

Distr.: General
27 December 2005
Arabic
Original: English



مذكرة من رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل طيه رسالة مؤرخة ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ موجهة من رئيس الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها، يحيل بها تقريراً عن حلقة دراسية بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأفريقية في ميدان السلم والأمن التي عقدت بمقر الأمم المتحدة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ (انظر المرفق).



مرفق

رسالة مؤرخة ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس
الأمن من رئيس الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في
أفريقيا وحلها

لعلكم تذكرون أن الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا
وحلها والتابع لمجلس الأمن قد عقد في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ بمقر الأمم المتحدة
حلقة دراسية بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأفريقية في ميدان السلم
والأمن.

وأتشرف بأن أحيل إليكم تقرير الحلقة الدراسية الذي اتفق عليه أعضاء الفريق
العامل.

وأرجو ممتنا أن تعمّموا التقرير المرفق بوصفه وثيقة لمجلس الأمن.

(توقيع) سيمون ب. إدوهو

السفير

الممثل الدائم

رئيس الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب
النزاعات في أفريقيا وحلها والتابع لمجلس الأمن

تذييل

الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها والتابع لمجلس الأمن

الحلقة الدراسية بشأن "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأفريقية في ميدان السلم والأمن"

نيويورك، مقر الأمم المتحدة، قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

تقرير عن الحلقة الدراسية

مقدمة

١ - في إطار تنفيذ برنامج عمل سنة ٢٠٠٥، عقد الفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن بالأمم المتحدة والمعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها تحت رئاسة سعادة السيد سيمون بوديهوسي إدوهو، الممثل الدائم لجمهورية بنن، حلقة دراسية، في قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، بشأن موضوع "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأفريقية في ميدان السلم والأمن". وترد الورقة المفاهيمية في المرفق الأول.

٢ - وشارك في رئاسة الحلقة الدراسية رئيس الفريق العامل سعادة الأستاذ إبراهيم غمباري، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وسعادة السفير ميشال ديكلو، نائب الممثل الدائم لفرنسا، نيابة عن سعادة السيد جان - مارك دو لاسابليير، السفير فوق العادة والمفوض، الممثل الدائم لفرنسا.

٣ - وكانت الحلقة الدراسية مفتوحة أمام كافة أعضاء الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها وصناديقها والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى. وبحثت ثلاث مسائل أساسية هي:

- عرض عن الآلية (الآليات) الأفريقية للسلم والأمن؛
- الآلية (الآليات) الأفريقية للسلم والأمن في إطار النظام الجماعي للسلم والأمن الذي وضعه ميثاق الأمم المتحدة؛
- بناء القدرات للآلية (الآليات) الأفريقية للسلم والأمن.

- ٤ - وخلال الحلقة الدراسية استمع المشاركون إلى بيان رئيسي للرئيس ألفا عمر كوناري رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ألقاه بالنيابة الأستاذ ر. أوموتايو أولانيجان، المراقب الدائم بالنيابة للاتحاد الأفريقي وناقشوه. وأدلى ببيانات المتكلمون الثلاثة التاليون:
- سعادة السير إمير جونز باري، السفير فوق العادة والمفوض، الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، رئيس مجلس الأمن؛
 - سعادة السيد الهادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام؛
 - الأستاذة مرغريت فوغت، نائبة مدير شعبة أفريقيا الثانية في إدارة الشؤون السياسية، وترد في المرفق الثالث من هذا التقرير البيانات والتعليقات المدلى بها.
- ودعيت الشخصيات التالية وتدخلت بصفتها مشاركة في المناقشة:
- سعادة الأستاذة جوديث مبولاهيموكا، السفيرة فوق العادة والمفوضة، الممثلة الدائمة لجمهورية كينيا لدى الأمم المتحدة؛
 - سعادة السيد بيتر ماورر، السفير فوق العادة والمفوض، الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة؛
 - سعادة السيد أبوبكر إبراهيم أباني، ، السفير فوق العادة والمفوض، الممثل الدائم لجمهورية النيجر لدى الأمم المتحدة؛
 - سعادة السيد ماجد عبد الفتاح عبد العزيز، السفير فوق العادة والمفوض، الممثل الدائم لجمهورية مصر العربية لدى الأمم المتحدة؛
 - سعادة السيد ماغديش كونيحول، السفير فوق العادة والمفوض، الممثل الدائم لجمهورية موريشيوس لدى الأمم المتحدة؛
 - سعادة السيد أغسطين ب. ماهيغا، السفير فوق العادة والمفوض، الممثل الدائم لجمهورية تنزانيا المتحدة لدى الأمم المتحدة؛
 - سعادة السيد ميشال ديكلو، نائب الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة؛
 - السيد فاسو غوندن، المدير التنفيذي للمركز الأفريقي للحل البناء للمنازعات (المركز الأفريقي للحل البناء للمنازعات (ACCORD - جنوب أفريقيا)؛
 - السيد بول فان تونغرين، المدير التنفيذي للمركز الأوروبي لمنع نشوب النزاعات؛
 - الأستاذ شبارد فورمان، مدير مركز التعاون الدولي بجامعة نيويورك،

٥ - ودعيت لحضور الحلقة الدراسية أربع عشرة منظمة غير حكومية من المنظمات التي يوجد مقرها في نيويورك أو في الخارج.

٦ - والغرض من الحلقة الدراسية هو تقييم تطورات الهيكل الأفريقي للسلم والأمن والعلاقات مع الأمم المتحدة ووضع توصيات بشأن كيفية تبسيطها لزيادة فعالية الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأفريقية في التصدي للتحديات التي تواجهها في ميدان السلم والأمن، وبعد تناول الموضوع من جميع جوانبه توصل المشاركون إلى الاستنتاجات التالية:

ألف - هيكل السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي

٧ - إن جوهر هيكل السلم والأمن يتمثل في وضع القارة برمتها تحت المراقبة الدائمة وتفسير أي علامات من شأنها أن تشكل عوارض لأزمة في طور النشوء، يحتمل أن تنفجر وتتخذ شكل نزاع مربك، والاستناد إلى تلك العلامات في وضع إجراءات علاجية، وباختصار فإن جوهر هيكل السلم والأمن هو الكشف المبكر والتدخل الفعال في الوقت المناسب لمواجهة الأزمات والتزاعات. كما تم التأكيد على ضرورة تعزيز الإدارة السياسية والاقتصادية الديمقراطية: ويشمل هيكل السلم والأمن العناصر التالية:

- مجلس السلام والأمن؛
- رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي؛
- فريق الحكماء الذي يمثل الأداة المعنوية لمنع نشوب النزاعات وحلها؛
- النظام القاري للإنذار المبكر؛
- صندوق السلم (توفير الموارد للقيام بالتدخلات)؛
- القوة الاحتياطية الأفريقية المؤلفة من الألوية الإقليمية ولجنة هيئة الأركان؛
- الآليات الإقليمية للجماعات الاقتصادية الإقليمية،

باء - المهام الحاسمة في تعزيز الهيكل الأفريقي للسلم والأمن

٨ - إن المهمة الحاسمة التي حددها الرئيس لمجلس السلام والأمن والهيكل ذات الصلة هي كالتالي:

- توقع النزاعات ومنعها؛
- تعزيز وتنفيذ بناء السلام؛

- وضع سياسة دفاعية مشتركة للاتحاد الأفريقي؛
- تنسيق ومواءمة الجهود القارية في مجال منع الإرهاب ومكافحته؛
- تعزيز وتشجيع الممارسات الديمقراطية، والحكم الرشيد وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛
- تعزيز القدرة على الشروع في عمليات حفظ السلام للتصدي لما ينشأ من نزاعات في كل أبعادها (تدفقات اللاجئين، المشردون داخليا، الخدمات الإنسانية وما إلى ذلك)،

جيم - قواعد استعمال القوة والإدماج الكامل للهيكل الأفريقي للسلم والأمن في النظام الجماعي للسلم والأمن الذي أنشأه الميثاق

٩ - لقد وضعت المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية مجموعة من القواعد بشأن برامترات التدخل الدولي في حالات النزاع، لاسيما في سياقات الحرب الأهلية وفي الحالات التي تعجز فيها دولة من الدول عن القيام بدورها وتحمل مسؤوليتها أو لا ترغب في ذلك، وحددت الصكوك القانونية المنشئة لهيكل السلم والأمن والآليات الإقليمية المبادئ ومجموعة جديدة من القواعد التي صممت للتصدي للتحديات التي تواجه القارة والتي ينبغي أن تضعها الأمم المتحدة في اعتبارها. وأشار بوضوح خلال الحلقة الدراسية إلى أن تلك القواعد تتجاوز الميثاق من حيث كونها تضع نهجا استباقيا إراديا. وبهذا المعنى أقرت الآليات الأفريقية مسؤولية الحماية. وتم التأكيد على أن الدول الأفريقية ذهبت إلى حد قبول التدخل في حالة التغيير غير الدستوري للحكم.

١٠ - ونص البروتوكول الإضافي المتعلق بالديمقراطية والحكم الرشيد على بعض المبادئ الثورية التي تؤكد على الترابط بين السلم والأمن والحكم الرشيد والديمقراطية في المنطقة الفرعية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وهكذا فإنه لأول مرة في تاريخ العلاقات الدولية، قبلت الدول مجموعة من القواعد لممارسة سلطة الدولة وحددت الجزاءات التي تسري في حالة انتهاكها، وبذلك وضعت تحت المراقبة الدولية مسائل كانت تعد مندرجة في الولاية الحصرية للسيادة الوطنية باعتبارها شؤوننا الداخلية. وفي هذا الصدد، ولا سيما فيما يتعلق بالآليات الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وهما الإطاران الإقليميان الأكثر تطورا اللذان يتجاوزان ميثاق الأمم المتحدة من حيث كونهما ينصان على أن الآليتين تسريان ولو في غياب رضا الدولة المضيفة، أخفت هاتان الآليتان صيغة عملية على مفهوم "مسؤولية الحماية".

١١ - ويبدو الهيكل الأفريقي للسلم والأمن بصورة متزايدة هيكلًا متكاملًا صمم ليكون جزءًا لا يتجزأ من النظام العالمي الجماعي للسلم والأمن الذي وضعه ميثاق الأمم المتحدة، فالآليات الأفريقية الجديدة تدعو مجلس الأمن إلى تأييد ولايتها. غير أن الاتحاد الأفريقي قد يكون مستعدًا في ظروف معينة للمبادرة دون تأييد من المجتمع الدولي اعتبارًا للقواعد الجديدة التي وضعت في إطار هيكل السلم والأمن. فمسؤولية حماية المبادئ تقع على كاهل الدول الوطنية، وينبغي أن يساعد المجتمع الدولي على الاضطلاع بها ويشرع في التفكير في ألا يمارس هذه المسؤولية إلا إذا كانت الدول غير راغبة في الاضطلاع بها أو غير قادرة على ذلك.

١٢ - وفي هذا الصدد، اتفق المشاركون على التوصيات التالية:

- ينبغي أن تتبنى الأمم المتحدة التطور التشريعي في أفريقيا وتسعى إلى وضع إطار لإدماج الهيكل الأفريقي للسلم والأمن وقواعده الجديدة في الإطار القانوني الدولي ونظام الأمن الجماعي الذي وضعه ميثاق الأمم المتحدة؛
- ينبغي وضع آليات لضمان الاتصال الواضح والمباشر بين الأجهزة الجديدة المنشأة والأمم المتحدة وإجراء تبادل منتظم للمعلومات؛
- ينبغي توثيق التعاون وإقامة علاقات مهيكلة بين مجلس الأمن بالأمم المتحدة والمجلس الأفريقي للسلم والأمن، ويمكن لمجلس الأمن بالأمم المتحدة والمجلس الأفريقي للسلم والأمن أن يعقدا اجتماعات مشتركة. وفي هذا الصدد يمكن أن يُطلب إلى الاتحاد الأفريقي أن يقدم تقارير منتظمة عن أنشطته وأنشطة منظماته دون الإقليمية في مجال السلم والأمن. وينبغي أن يلح مجلس الأمن على التقارير والاستعراضات الدورية للسماح بالاستعراض الجماعي للتقدم المحرز في تنفيذ الولايات المأذون بها والتحديد الشفاف لموعد نقل مسؤولية إدارة تلك العمليات إلى الأمم المتحدة أو إلى تحالف للراغبين؛
- ينبغي أن يبين الاتحاد الأفريقي بوضوح أكبر الكيفية التي سيحدد بها علاقته بمنظماته دون الإقليمية؛ وينبغي أن يظل الاتحاد الأفريقي مركز التنسيق الذي يخول الولاية للمنظمات دون الإقليمية؛
- ينبغي أن تسعى الأمانة العامة للأمم المتحدة إلى وضع قائمة واسعة من الترتيبات التي تسمح بتوثيق التفاعل مع الآليات الإقليمية الأفريقية وتمكن الأمم المتحدة من العمل مع المنطقة في مرحلة مبكرة من النزاعات؛
- ينبغي أن يدعم مجلس الأمن البلدان التي تواجه صعوبات وتحتاج إلى مساعدة قبل أن ينشب النزاع. وأكد المشاركون ضرورة أن يستخدم مجلس الأمن وينفذ، بالتعاون

مع المنظمات الإقليمية، قرار مجلس الأمن ١٦٢٥ (٢٠٠٥) الذي اعتمده اجتماع قمة مجلس الأمن في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، بشأن منع نشوب النزاعات، لا سيما في أفريقيا، وأن يراعي في ذلك القرار ١٦٣١ (٢٠٠٥).

- ينبغي اعتبار انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة "تهديداً بحدوث مشاكل كبرى" وأن يتم تناولها في وقت مبكر؛ وقد أثبت الاتحاد الأفريقي التزامه بالتصدي لطائفة من النزاعات في أفريقيا حيث كان سباقاً إلى معالجتها.

دال - مبادئ وأولويات التعاون في ميدان حفظ السلام

١٣ - أبرز المشاركون مبادئ وأولويات التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأفريقية في ميدان السلم والأمن:

- ينبغي إشراك الدول والمنظمات الإقليمية الأفريقية في شراكة دولية حقيقية تنسّقها الأمم المتحدة؛

- ينبغي أن يتجاوز التعاون حفظ السلام وبناءؤه ليشمل منع نشوب النزاعات وحلها، بالتركيز على المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة والتي تنشأ عن ضعف التنمية وتوزيع الموارد، والتركيز أيضاً على التوترات السياسية الناجمة عن التهميش وعدم المشاركة في النظام السياسي وعلى المشاكل البيئية من قبيل مشاكل المجاعة والجفاف التي تترع نحو تأجيج التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة فعلاً، وينبغي إدراجها في نهج دولي تجاه النزاعات الأفريقية؛ كما ينبغي إيلاء اهتمام خاص لمشاكل الشباب والبطالة في القارة الأفريقية؛

- يعد تعزيز القدرة الإقليمية "أولوية استراتيجية" ينبغي السعي إلى تحقيقها؛

- ينبغي إيلاء أهمية مماثلة للتأهب العسكري وبناء قدرات العناصر المدنية في عمليات السلام؛

- ينبغي أن تكون الجهود الإقليمية وجهود الأمم المتحدة متآزرة لا يكرر بعضها بعضاً أو تتنافس فيما بينها، وذلك لتحقيق أكبر قدر من الفعالية. وينبغي تحديد الميزات النسبية لشئ المنظمات تحديداً سليماً؛ ومن اللازم، من جهة، تفادي التعامل مع الدول الأفريقية "كأطراف متعاقدة من الباطن" مع الأمم المتحدة، ومن جهة أخرى، ينبغي تفادي إناطة كامل المسؤولية بعائق الأفارقة أنفسهم؛ وينبغي أن تدعم القدرات الإقليمية المعززة النهج الجماعي، وبالتالي ينبغي ألا تحد من المسؤولية العالمية عن تعزيز السلم والأمن؛

- ينبغي أيضا أن يركز التعاون على تحسين الإنذار المبكر ومهارات الوساطة والتفاوض، والتأهب للتصدي لحالات الطوارئ، ودعم السلم بالتأكيد بصفة خاصة على المسائل المدنية، وبناء السلام بمعالجة مسائل من قبيل إصلاح القطاع الأمني وبناء المؤسسات؛
- ينبغي اعتبار توطيد أركان السلام أكبر تحد مقبل يواجه القارة. وفي هذا الصدد، ستكون لجنة بناء السلام المتوخاة المحفل الملائم لمساعدة البلدان الخارجة من نزاعات مسلحة. ومن ثم، ينبغي أن تكون من بين المهام الرئيسية للأمم المتحدة في الوقت الراهن منع تجدد النزاعات في أفريقيا، وينبغي أن تشمل استراتيجيات المنع عملية بناء السلام؛
- ينبغي أن تنظم الأمم المتحدة "مؤتمرا للأطراف ذات المصلحة" في عام ٢٠١٠ بشأن "منع نشوب النزاعات، وبناء السلام والتنمية". وينبغي أن يركز ذلك المؤتمر على وضع "فهم منسجم ومتكامل لمنع نشوب النزاعات المسلحة".

هاء - هيكلية التعاون وتبسيطه

- ١٤ - شدد المشاركون على ضرورة مراعاة التوصيات التالية عند هيكلة التعاون وتبسيطه:
- تعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن آليات الإنذار المبكر؛
- المزيد من الاعتراف بدور الوسطاء عن طريق توفير الدعم الكامل لفريق الحكماء؛
- إعادة تحديد التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بالمصالح المشتركة؛
- النظر في طرائق وآليات لعقد اجتماعات مشتركة للمجالس الإقليمية؛
- إنشاء فرقة عمل مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للتعمير في مرحلة ما بعد انتهاء النزاعات؛
- مواءمة الدعم الخارجي مع مرحلة النمو المحرز في كل منطقة على حدة؛
- التحول في المساعدة اللوجيستية من مجرد التدريب إلى الدعم الفعلي والمادي؛
- إنشاء جهة اتصال للاتحاد الأفريقي في الأمم المتحدة لضمان إقامة روابط دائمة بين المنظمين بشأن آليات الإنذار الأفريقية؛

- تعزيز التعاون بين مجلس الأمن بالأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن بالاتحاد الأفريقي؛
- إيلاء المزيد من الاهتمام للمنظمات دون الإقليمية؛
- مواءمة هيكل الآليات دون الإقليمية لتمكين الترتيب المنطقي للألوية الإقليمية والتعاون بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية؛ حتى يتأتى للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن توفر نموذجاً مفيداً يوجه من خلاله الدعم من المجتمع الدولي إلى القارة الأفريقية؛
- تأكيد دور الاتحاد الأفريقي باعتبار مركز تنسيق يحول الولاية للمنظمات دون الإقليمية؛
- الحفاظ على "مركزية" الأمم المتحدة في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

واو - الإجراءات الملموسة لدعم الهيكل الأفريقي للسلام والأمن - بناء القدرات

- ١٥ - حدد المشاركون الإجراءات التالية التي سيتعين تنفيذها لدعم الهيكل الأفريقي للسلام والأمن:
- تجهيز الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية بقدرات إدارية ملائمة لعمليات السلم والأمن؛
- إنشاء قدرة للإنذار المبكر موثوق بها تراعي مساهمة المجتمع المدني؛
- إنشاء هياكل تنظيمية (أقل بيروقراطية) لإدارة عمليات التصدي للأزمات والتراعات؛
- التعبئة الفعالة للموارد المالية واللوجيستية، مع التأكيد على تعبئة الموارد الداخلية؛
- تعزيز دور المجتمع المدني في التربية على السلام والترويج لثقافة السلام؛
- ضمان التكامل التشغيلي مع الأمم المتحدة؛
- تهيئة ظروف تمكينية للقطاع الخاص؛
- اضطلاع الأمم المتحدة بدور استباقي بقدر أكبر في التنسيق مع المؤسسات الدولية الأخرى بغية حفز المبادرات الإقليمية لا الحلول محلها؛

- النظر في تقييم الأثر على بناء السلام وحقوق الإنسان باعتباره أداة أساسية في جمع التبرعات؛
- زيادة الأدوات غير المباشرة باعتبارها عناصر أساسية في تعزيز السلم والأمن (من قبيل تدريب المدنيين ووضع معايير دولية للعمليات العسكرية والإنسانية)؛
- تحسين قدرات المساعي الحميدة للأمم المتحدة لتحسين دعم بناء القدرات على الصعيد الإقليمي؛
- إقامة شراكات وثيقة مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والبرلمانات الوطنية؛
- التدريب وتوفير المعدات وبناء القدرة المؤسسية؛
- تفادي الازدواجية؛
- تبادل المعلومات عن الممارسات الجيدة ومحاكاتها؛
- تمويل تنفيذ اقتراح كينغس كوليج في لندن الرامي إلى وضع برنامج تدريبي للشباب الأفريقي، بغرض التركيز بوضوح على العلاقات بين الأمن وحقوق الإنسان والتنمية، وتزويد المنظمات الإقليمية الأفريقية بالموارد البشرية الكافية،

خاتمة

١٦ - وأوضحت الحلقة الدراسية أن الهيكل الأفريقي للسلم والأمن يتشكل من بنية متكاملة تتألف من آليات دون إقليمية ويحق له أن يكون جزءاً لا يتجزأ من النظام العالمي للأمن الجماعي الذي وضعه ميثاق الأمم المتحدة. ولا يزال من المتعين الموازنة بين الآليات دون الإقليمية، وقد اقترح أن تتم هذه الموازنة عن طريق اعتماد نموذج الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي يعد النموذج الأكثر دقة وتطوراً إلى جانب آليات الاتحاد الأفريقي الشاملة. وينبغي إيلاء عناية خاصة للمهام الحاسمة في تعزيز الهيكل الأفريقي للسلم والأمن، ولبادئ وأولويات التعاون في مجال حفظ السلام، والتوصيات المتعلقة بقواعد استخدام القوة والإدماج التام للهيكل الأفريقي للسلم والأمن في النظام الجماعي للأمن والسلم الذي وضعه الميثاق، إلى جانب هيكله التعاون وتبسيطه وبناء القدرات.

نيويورك، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

سيمون ب. إدوهو

رئيس الفريق العامل

المرفق الأول

الفريق العامل المخصص لمجلس الأمن المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها

مفهوم لأغراض حلقة دراسية بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأفريقية في ميدان السلم والأمن

١ - هيأت عملية التكامل الإقليمي المناخ لتكوين كتلتات اقتصادية إقليمية في العديد من أنحاء القارة الأفريقية. وبناء عليه، عمدت هذه التكتلات في بادئ الأمر إلى تشجيع التعاون الاقتصادي الإقليمي لتعزيز التضامن والتنمية المستدامة على الصعيد الإقليمي. بيد أنه منذ أواخر الثمانينيات، دفع نشوب النزاعات المسلحة الداخلية في الكثير من البلدان الأفريقية التكتلات الاقتصادية الإقليمية إلى الاضطلاع بدور نشط في الجهود المبذولة في منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها وذلك نظرا لعدم وجود منظمات سياسية إقليمية. وشجع الوعي المتزايد بالترابط الأصيل القائم بين السلام والأمن والتنمية حدوث هذه العملية. ويعني هذا الترابط أن إحلال السلام والأمن شرط مسبق أساسي وذو أهمية بالغة لتحقيق التنمية، ولهذا، تعد النزاعات المسلحة الداخلية العديدة التي تمزق أوصال القارة عائقا رئيسيا في الطريق نحو تنمية البلدان الأفريقية.

٢ - ومما شجّع على هذا التطور أيضا النداءات المستمرة الموجهة إلى الحكومات الأفريقية لتحمل نصيبا أكبر من الجهود المبذولة لحفظ السلام في أفريقيا بعد الفشل الذي منيت به عملية "إعادة الأمل" في الصومال والذي أدى إلى عزوف البلدان الغربية إلى حد ما عن عمليات حفظ السلام في أفريقيا.

٣ - وكان للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الريادة في هذه العملية بإرسالها قوات إلى ليبيريا ووضعها آلية للإنذار المبكر والاستجابة السريعة في حالات النزاع. وقد استغرق إنشاء هذه الآلية عدة سنوات وتم لها النضج بدخول البروتوكول المتعلق بآلية منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها وحفظ السلام والأمن حيز النفاذ، وهو الأمر الذي أدى بدوره إلى إنشاء عدة هيئات، بما فيها مجلس الوساطة والأمن ومجلس الحكماء ولجنة الدفاع والأمن.

وأنشأت أيضا السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أنظمة أمنية إقليمية. وقد أنشئ برنامج السلام والأمن التابع للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي بعد مؤتمر القمة الرابع الذي عقدته هيئة السوق في أيار/مايو ١٩٩٩، وتم إنشاؤه بموجب المادة ٣ (د)

من معاهدة السوق. والبرنامج التابع للسوق مكلف بتيسير عقد اجتماعات لوزراء الخارجية من المنطقة مرة على الأقل كل سنة للنظر في طرائق تعزيز السلام والأمن والاستقرار في المنطقة. ويتعين أن يتم ذلك في إطار آلية الاتحاد الأفريقي لمنع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها.

أما الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي فأقامت آلية متطورة للغاية للسلام والأمن. فقد أنشأت الجماعة في عام ١٩٩٦ الهيئة المعنية بالتعاون في المجالات السياسية والدفاعية والأمنية. وحظي التعاون بدعم قانوني من خلال البروتوكول المعني بالتعاون في المجالات السياسية والدفاعية والأمنية الذي دخل حيز النفاذ في ٢ آذار/مارس ٢٠٠٤. ولا يقتصر هدف تلك الهيئة على تعزيز السلام والأمن في المنطقة بل يشمل أيضا تعزيز الحكم الديمقراطي وسيادة القانون. وتم بالفعل توقيع ميثاق الدفاع المتبادل ويجري إنشاء نظام للإنذار المبكر. وجرى أيضا إعداد خطة استراتيجية إرشادية للهيئة. وهي توفر خطة عمل محددة تتعلق بتنفيذ أهداف الهيئة.

٤ - ولم تذهب أي منظمة إقليمية أخرى إلى هذا الحد في وضع آلية للسلم والأمن. وفي الوقت نفسه، اكتسبت زخما فكرة تحويل منظمة الوحدة الأفريقية إلى اتحاد سياسي أكثر تكاملا وقوة، وأسفرت عن إنشاء الاتحاد الأفريقي. ويرى الاتحاد الأفريقي بوصفه إنجازا في عملية التكامل الإقليمي حيث أنه منح القارة آلية شاملة حوّل لها أن تعمل كمنظمة جامعة تضم كل الجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا. ويعد الاتحاد الأفريقي آلية قارية لمنع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها.

٥ - أما الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وهي برنامج إنمائي إقليمي رئيسي، فإنها لم تُصمم لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلدان الأفريقية فحسب بل لتعزيز السلام والأمن أيضا بوصفهما شرطين لا غنى عنهما لتحقيق هذه التنمية. وشجع مكون السلام الذي تضمنه الشراكة الجديدة المجتمع الدولي على الشروع، أثناء انعقاد اجتماع مجموعة الثمانية بإفيان في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، في وضع برنامج مدته عشر سنوات من أجل دعم تكوين قوة أفريقية لحفظ السلام.

٦ - وفيما يتعلق بالعلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، فمن الواضح أن العلاقات مع الاتحاد الأفريقي لم تتسم بالتناغم الكافي. ففي تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين (A/59/285)، لاحظ الأمين العام، في جملة أمور، أنه رغم اختلاف ولاية الاتحاد الأفريقي عن ولاية منظمة الوحدة الأفريقية واتساع نطاق المهام التي يضطلع بها الاتحاد فيما يتعلق بالمسائل السياسية ومسائل السلام

والأمن اتساعا كبيرا، لم تنزل منظومة الأمم المتحدة تتعامل مع الاتحاد الأفريقي بنفس طريقة تعاملها مع منظمة الوحدة الأفريقية. وذكر الأمين العام أنه لتعزيز جهود الاتحاد الأفريقي في مجالات السلام والأمن، يستلزم الأمر أشكالا جديدة من التعاون والتنسيق المعزز. ولذلك، قدم الأمين العام اقتراحه المتعلق ببرنامج مدته عشر سنوات لبناء القدرات في أفريقيا.

٧ - وأكدت المناقشات اللاحقة التي دارت في الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن القضايا الأفريقية الحاجة إلى شكل متجدد وابتكاري من التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، نادت الدول الأعضاء بمواصلة التعاون بين المنظمين وتوسيع نطاقه، وشددت على ما لهذا التعاون من أثر على السلام والأمن والاستقرار السياسي في أفريقيا [بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/44)].

٨ - وأيد مجلس الأمن في قراره ١٦٢٥ (٢٠٠٥) المعتمد في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ اقتراح الأمين العام المتعلق ببرنامج مدته عشر سنوات لبناء القدرات في أفريقيا وذلك لتعزيز التعاون والتنسيق مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية المنتسبة إليه. وبُرد هذا القرار أيضا بالحاجة إلى التصدي للتحديات المتنوعة التي تواجهها القارة تصديا يتسم بالمزيد من العقلانية والاستدامة نظرا للقيود الحالية التي تفرضها قلة الموارد، وإلى تمكين الاتحاد الأفريقي، على المدى الطويل، من تعزيز قدراته المؤسسية حتى يتسنى له التصدي لهذه التحديات بمفرده.

٩ - وأبرزت عملية إدارة الأزمة الدائرة في دارفور بالسودان مدى فائدة آلية الاتحاد الأفريقي الجامعة. وقدمت أيضا مثالا للصعوبات المتصلة بالتنفيذ التام للقانون التأسيسي للاتحاد وأظهرت الحاجة إلى وجود تعاون شامل مع الأمم المتحدة.

١٠ - ومن هذا المنطلق، يتعين على الأمم المتحدة أن تعمل مع الاتحاد الأفريقي بصورة وثيقة لتحديد طرائق للتعاون تستند إلى أولويات الاتحاد والميزة النسبية للأمم المتحدة وذلك في إطار برنامج العشر سنوات لبناء القدرات في أفريقيا الذي اقترحه الأمين العام في تقريره المعلن "في جو من الحرية أفسح". وتعد المجالات التالية بالأساس مجالات ذات أهمية بالغة وهي: المسائل السياسية والانتخابية، وعمليات حفظ السلام، والحكم الرشيد، وحقوق الإنسان وسيادة القانون، وبناء السلام، والمساعدة الإنسانية، وبناء القدرات المؤسسية.

١١ - ففي مجال السلام والأمن على الأخص، يلزم في هذا الإطار، وفي نطاق البحث عن نهج منظم، إمعان النظر بشكل واسع وشامل في الوسائل التي يمكن عن طريقها وضع قواعد أساسية يتم التراضي عليها للتعاون مع المنظمات الإقليمية الأفريقية، مع الأخذ في الاعتبار الأحكام ذات الصلة الواردة في القرار ١٦٣١ (٢٠٠٥) الذي اعتمده مجلس الأمن في

١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ عقب مناقشة مفتوحة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

١٢ - وفي هذا السياق، ينبغي أن يتناول الخبراء مسائل عملية للمساعدة في تحديد وسائل للتعاون تتسم بالكفاءة في سبيل تحقيق الأهداف المذكورة.

١٢-١ - عرض الآلية (الآليات) الأفريقية للسلام والأمن

(أ) يمكن تقديم عرض للفريق العامل يتناول الآلية (الآليات) الأفريقية للسلام والأمن ويوضح الوضع الراهن ويحدد الهيئات الأنسب للتفاعل مع مجلس الأمن في الأمم المتحدة والوسائل المحتملة لتهيئة مثل هذا التفاعل. فما هي الخصائص الهيكلية للآليات الأفريقية للسلام والأمن؟ وما هي، في جملة أمور، الهيئات القائمة وكيف يمكن لمجلس الأمن التعاون معها لتعزيز كفاءة عمله في مجال السلام والأمن؟ وكيف يمكن وضع صيغة للتبادل المنتظم للمعلومات بين الآليات الأفريقية للإنذار المبكر والأمم المتحدة عموماً ومجلس الأمن خصوصاً؟ وكيف يمكن للأمم المتحدة أن تحفز وجود مثل هذا التعاون مع الهيئات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية؟

(ب) وفي هذا الإطار، يتعين تقديم تقييم عام لمدى كفاءة هذه الآلية (الآليات) مع إيلاء الاهتمام الواجب لقدرتها على التصدي لحالات النزاع في القارة والقيمة المضافة التي يمكن أن يسفر عنها التعاون مع الأمم المتحدة.

١٢-٢ - الآلية (الآليات) الأفريقية للسلام والأمن في إطار النظام الجماعي للسلام والأمن المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة

بإمكان الفريق العامل أن يتناول مسألة استخدام القوة والعلاقات المؤسسية بين مجلس الأمن في الأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

- يمكن إجراء تقييم للعلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأفريقية في السنوات العشر الأخيرة. ويمكن طرح الأسئلة التالية: ما مدى اتساق ممارسات المنظمات الإقليمية الأفريقية مع ميثاق الأمم المتحدة؟ وكيف يمكن تحسينها؟

- فيما يتعلق بمسألة استخدام القوة في سياق الاتحاد الأفريقي وقبول الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي مسؤولية حماية المدنيين؛ قد تفسح الردود على الأسئلة التالية المجال لاقتراح بعض المبادئ الأساسية للتعاون مع الأمم المتحدة: تقييم استخدام الاتحاد الأفريقي للقوة. ما هي أطر التفاعل الملموسة التي يمكن

إرساؤها لتضفي في أقصر وقت ممكن الشرعية الكاملة على إجراءات الإنفاذ التي تتخذها المنظمات الإقليمية الأفريقية في حالات الطوارئ؟ وكيف يكون شكل العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأفريقية في إطار النظام الجماعي للأمن الذي أرساه ميثاق المنظمة؟

١٢-٣- بناء قدرات الآلية (الآليات) الأفريقية للسلام والأمن

يتمكن الفريق العامل أن يولي اهتمامه إلى المسائل المتعلقة ببناء القدرات في مختلف المجالات المتصلة بصون السلام والأمن في القارة. وفي هذا الإطار يمكن تناول التساؤلات التالية: ما هي القيود التي تواجه الآلية الأفريقية الإقليمية للسلام والأمن؟ وما الذي تقوم به الأمم المتحدة من أجل إدماج آليات السلام والأمن في أفريقيا في النظام الجماعي العالمي للأمن؟

المرفق الثاني

فريق مجلس الأمن العامل المخصص لمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها

الحلقة الدراسية بشأن "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأفريقية في ميدان السلام والأمن"

تحت رئاسة السفير سيمون ب. إدوهو، الممثل الدائم لبنين لدى الأمم المتحدة رئيس الفريق العامل

نيويورك، مقر الأمم المتحدة، قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

الجلسة الأولى - عرض الآلية (الآليات) الأفريقية للسلام والأمن

السيد أوموتايو أولانيجان، نيابة عن السيد عمر كوناري، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي

قال رئيس الاتحاد الأفريقي إن الجهود المبذولة لوضع آليات للسلام والأمن تعود إلى أوائل الستينات غير أنها تضاءلت بمرور شبح الأزمات والنزاعات العنيفة بين الدول وداخلها في أعقاب التحول العام الجاري على نطاق عالمي غداة الحرب الباردة. ووصف العملية التاريخية التي خضعت لها المنظمة الإقليمية الأفريقية من أجل الوصول إلى المرحلة الراهنة بدءاً بالآلية التي أنشئت عام ١٩٩٣ في إطار إعلان القاهرة وانتهاء بإنشاء هيكل الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن الذي يركز على بنىات وعمليات جديدة وعلى ثقافة جديدة في تناول النزاعات وإحلال السلام. وأكد أن الغرض من إقامة هيكل الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن هو تزويد القارة بجهاز آمن لتوقع النزاعات ومنعها وإدارتها وحلها. وحدد جوهر هيكل السلام والأمن على نحو ما ورد في البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، فهذا الجوهر يتمثل في وضع القارة برمتها تحت المراقبة الدائمة وتفسير أي علامات من شأنها أن تشكل عوارض لأزمة في طور النشوء، يحتمل أن تنفجر وتتخذ شكل نزاع مربك، والاستناد إلى تلك العلامات في وضع إجراءات علاجية، وباختصار فإن جوهر هيكل السلم والأمن هو الكشف المبكر والتدخل الفعال في الوقت المناسب لمواجهة الأزمات والنزاعات، كما تم التأكيد على ضرورة تعزيز الإدارة السياسية والاقتصادية الديمقراطية: وقدم عناصر هيكل السلام والأمن على النحو التالي:

- مجلس السلام والأمن؛
 - رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي؛
 - فريق الحكماء؛
 - النظام القاري للإنذار المبكر؛
 - صندوق السلم (توفير الموارد للقيام بالتدخلات)؛
 - القوة الاحتياطية الأفريقية ولجنة الأركان العسكرية؛
 - الآليات الإقليمية للجماعات الاقتصادية الإقليمية،
- كما حدد الرئيس وشرح المهام البالغة الأهمية لمجلس السلام والأمن والهياكل المتصلة بها:
- توقع النزاعات ومنعها؛
 - تعزيز وتنفيذ بناء السلام؛
 - وضع سياسة دفاعية مشتركة للاتحاد الأفريقي؛
 - تنسيق ومواءمة الجهود القارية في مجال منع الإرهاب ومكافحته؛
 - تعزيز وتشجيع الممارسات الديمقراطية، والحكم الرشيد وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية،
- وقام بتقييم لإنجاز هيكل السلام والأمن وأبرز الخصائص التالية:
- التزام الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بهيكل السلام والأمن ودعمها له على غرار ما يتبين من مسارعة معظم الدول الأعضاء إلى التوقيع والتصديق على بروتوكول مجلس السلام والأمن؛
 - المشاركة الفعلية لأعضاء المجلس؛
 - الاستعداد للقيام بعمل ريادي في معالجة النزاعات، استنادا إلى التدخل الإيجابي لدواعي إنسانية (عدم التدخل لم يعد عائقا يحول دون إنقاذ أرواح البشر الذين يعانون في الدول الأعضاء)؛
 - التنسيق المتزايد بين الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية؛

- الدعم المقدم من المجتمع المدني، نظرا لتوسيع نطاق التعاون بين الاتحاد الأفريقي والمجتمع المدني؛
- الدعم المقدم من الشركاء الخارجيين.
- وفي الختام، حدد على النحو التالي الإجراءات اللازمة لاتخاذها للإنجاز الفعال لهيكل السلام والأمن:
- تجهيز الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية بقدرات إدارية ملائمة لعمليات السلم والأمن؛
- إنشاء قدرة موثوق بها للإنذار المبكر؛
- إنشاء هياكل تنظيمية (أقل بيروقراطية) لإدارة عمليات التصدي للأزمات والتزاعات؛
- التعبئة الفعالة للموارد المالية واللوجيستية، مع التأكيد على تعبئة الموارد الداخلية؛
- تعزيز دور المجتمع المدني في التربية على السلام والترويج لثقافة السلام؛
- موازنة الجماعات الاقتصادية الإقليمية (تبسيط العضوية) لتمكين الترتيب اللوجستي للأولوية الإقليمية؛
- ضمان التكامل التشغيلي مع الأمم المتحدة؛
- تهيئة ظروف تمكينية للقطاع الخاص.
- واعتبارا لقلة الموارد المالية والقيود اللوجيستية التي تواجه القارة، أكد ضرورة أن تقدم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأجمعه المساعدة في هذه المجالات، وكذا توفير الدعم لبناء القدرات بغية التطوير الكامل للهيكل القاري الجديد للسلام والأمن.

السفيرة جوديث مبولاهيموكا، الممثلة الدائمة لكينيا لدى الأمم المتحدة

أبرزت السفيرة باهيموكا الأهمية القصوى للسلام والأمن في تنمية القارة الأفريقية، وأكدت ضرورة إقامة علاقات شفافة ومتينة بين الأمم المتحدة والمنظمات الأفريقية وضرورة تبسيط هذه العلاقات وتعزيزها. وشددت على أن أفريقيا لا يمكن أن تتوقع تدخلا سريعا بدون المساهمة في هذه العمليات واستعادة السيطرة عليها. وبدلا من أن تعتبر هذه العلاقات مساعدة، ينبغي أن تعتبر تعاونا قائما على أساس الأولويات التي أشار إليها رئيس الاتحاد الأفريقي. وقالت إن ذلك التعاون يمكن هيكلته على المنوال التالي: '١' موازنة الدعم

الخارجي تبعا لمرحلة النمو الذي تبلغه كل منطقة من المناطق؛ '٢' التحول في المساعدة اللوجيستية من مجرد التدريب إلى الدعم الفعلي والمادي؛ '٣' إنشاء جهة اتصال للاتحاد الأفريقي في الأمم المتحدة لضمان إقامة روابط دائمة بين المنظمين بشأن آليات الإنذار الأفريقية؛ '٤' تعزيز التعاون بين مجلس الأمن بالأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن بالاتحاد الأفريقي؛ '٥' إيلاء المزيد من الاهتمام للمنظمات دون الإقليمية من قبيل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي يمكن أن تكون نموذجا مفيدا يوجه من خلاله الدعم من المجتمع الدولي إلى القارة الأفريقية، ويظل فيه الاتحاد الأفريقي مركز التنسيق الذي يخول الولاية للمنظمات دون الإقليمية.

السفير بيتر ماورر، الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة

أكد السفير ماورر على الأساس المنطقي الذي بموجبه يتعين إيجاد حلول إقليمية لمشاكل السلام والأمن العالمية، وقال إن الأخذ بالإقليمية يقتضي إنشاء مؤسسات عالمية متينة، وأوضح أن السلم/الأمن، والتنمية وحقوق الإنسان تترابط فيما بينها ترابطا قويا ورحب بالإنشاء المزمع للجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان. وتطرق لعدد من النقاط المتعلقة بالسبل التي يمكن بها أن تقوم الأمم المتحدة، باعتبارها أفضل ركيزة لشرعية العمل الجماعي والمعايير الدولية، بتقديم دعم أفضل للمنظمات الدولية من قبيل الاتحاد الأفريقي في منع نشوب النزاعات. وبما أن قدرات المنظمات الإقليمية الأفريقية ضعيفة ومواردها محدودة، فإنه يلزم تعزيز الدعم على المستوى العالمي، وفي هذا الصدد، اقترح السفير ماورر ما يلي: '١' قيام الأمم المتحدة بدور أكثر استباقا في التنسيق مع المؤسسات الدولية الأخرى بغية حفز المبادرات الإقليمية لا الحلول محلها؛ '٢' تقييم الأثر على بناء السلام وحقوق الإنسان باعتبار التقييم أداة أساسية لجمع التبرعات؛ '٣' زيادة الأدوات غير المباشرة باعتبارها عناصر أساسية في تعزيز السلام والأمن (من قبيل تدريب المدنيين ووضع معايير دولية للعمليات العسكرية والإنسانية)؛ '٤' تحسين قدرات المساعي الحميدة للأمم المتحدة لتحسين دعم بناء القدرات على الصعيد الإقليمي؛ '٥' وإقامة شراكات وثيقة مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والبرلمانات الوطنية.

السفير أبو بكر إبراهيم أباني، الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة

أكد السفير أباني على أنه إلى جانب مختلف الآليات التي أنشئت في الإطار الإقليمي لصون السلم والأمن، تظل مسائل السلم والأمن رهانات عالمية ملحة تعكس ترابط كافة البلدان وضرورة تنسيق الجهود للتصدي لها. وأبرز أن أفريقيا تمثل تحديا من التحديات الصعبة في مجال السلم والأمن. وأوضح الآلية التي أنشأها الجماعة الاقتصادية لدول

غرب أفريقيا من أجل تعزيز السلم والأمن، وحلل باختصار الصكوك القانونية التالية التي تحدد مبادئها وهياكلها وإجراءاتها: ”البروتوكول المتعلق بآلية منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها وحفظ السلام والأمن“ لعام ١٩٩٩، و”إعلان المبادئ السياسية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا“ لعام ١٩٩٩.

وأبرز شروط تحريك هذه الآلية فيما يلي: قيام عدوان أو نزاع مسلح في دولة عضو أو خطر نشوب نزاع، بين دولتين عضو أو أكثر، ونشوب نزاع فيما بين الدول، وحدث انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، وتعطل سيادة القانون، وقلب حكومة منتخبة ديمقراطيا أو محاولة قلبها. وأكد على ”البروتوكول المتعلق بالديمقراطية والحكم الرشيد“ لعام ٢٠٠١ الذي ينص لأول مرة في تاريخ العلاقات الدولية على سلسلة من القواعد للإدارة المؤقتة للسلطة ويحدد الجزاءات اللازم توقيعها في حالة انتهاكها: وعرض تلك القواعد والأحكام المتعلقة بالجزاءات التي يتم تحريكها في حالة عدم الامتثال. وتعهدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في هذه الصكوك القانونية بتوثيق التعاون في تطبيقها مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل صون السلم والأمن وبإبلاغ الأمم المتحدة بأي تدخل عسكري يتم القيام به لهذه الغاية. وأبرز السفير أباني التعاون مع الأمم المتحدة من خلال مثال تدخل فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبيريا وكوت ديفوار والذي تم تحويله لاحقا إلى عملية لحفظ السلام لذوي الخوذ الزرق. ودعا إلى تقديم دعم أكبر للقارة الأفريقية من خلال لجنة بناء السلام لتعزيز المبادرات المحلية المتعلقة بالوقف الاختياري لاستيراد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والتدريب وتوفير المعدات وبناء القدرات المؤسسية وتعزيز التنسيق. كما أكد ضرورة تفادي الازدواجية وأهمية تبادل المعلومات عن الممارسات الجيدة ومحاكماتها.

السيد فاسو غوندن، المدير التنفيذي للمركز الأفريقي للحل البناء للمنازعات (أكورد - جنوب أفريقيا)

عرض السيد غوندن لحالة بوروندي كحالة إفرادية، وقدم عددا من التوصيات ترمي إلى تحسين القدرات الأفريقية في مجال السلم والأمن، ومنها: '١' تعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن آليات الإنذار المبكر؛ '٢' المزيد من الاعتراف بدور الوسطاء عن طريق توفير الدعم الكامل لفريق الحكماء؛ '٣' إعادة تحديد التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بالمصالح المشتركة؛ '٤' النظر في طرائق وآليات لعقد اجتماعات مشتركة للمجالس الإقليمية؛ '٥' إنشاء فرقة عمل مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للتعمير في مرحلة ما بعد انتهاء النزاعات.

الجلسة الثانية - الآلية (الآليات) الأفريقية للسلام والأمن في إطار النظام الجماعي للسلام والأمن المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة

الأستاذة مرغريت فوغت، نائبة مدير شعبة أفريقيا الثانية في إدارة الشؤون السياسية،
الأمانة العامة للأمم المتحدة

لاحظت الأستاذة فوغت أن العقود القلائل الماضية قد شهدت تطورا تمثل في تزايد التدخل الأفريقي في حالات السلم والأمن داخل أفريقيا. وقالت إن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية كان السبابة إلى وضع مجموعة من القواعد بشأن برامترات التدخل الدولي في حالات النزاع، لاسيما في سياقات الحرب الأهلية وفي الحالات التي تعجز فيها دولة من الدول عن القيام بدورها وتحمل مسؤوليتها أو لا ترغب في ذلك. وتنص الآليات الأفريقية على مسؤولية الحماية وتذهب في ذلك بعيدا إلى حد قبول التدخل في الحالات التي يتعرض فيها للخطر أعداد غفيرة من السكان المدنيين ومنع وقوع الإبادة الجماعية. كما لاحظت أن الموقف الأفريقي من التغيير غير الدستوري للحكم يحدث قاعدة جديدة. وأكدت الأستاذة فوغت على أن ترتيب القوة الاحتياطية للاتحاد الأفريقي قد صمم ليندرج في الإطار العالمي، وحثت الأمم المتحدة على تبني التطور التشريعي في أفريقيا والسعي إلى وضع إطار لمراقبته وإدراجه في الإطار القانوني الدولي. وأكدت أن الآليات الأفريقية الجديدة تستلزم كلها تأييد مجلس الأمن لولايات العمليات التي تقوم بها، لاسيما فيما يتعلق بآليات الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وهما الإطاران الإقليميين الأكثر تطورا والذان يتجاوزان ميثاق الأمم المتحدة. وإذ تنص هذه الآليات على أنها تعمل حتى بدون موافقة البلد المضيف، فإنها تضيف تعبيراً عملياً على مفهوم "مسؤولية الحماية". وفي هذا الصدد، لاحظت أنه قد يلزم إنشاء آليات لضمان الاتصال الواضح والمباشر بين هذه الأجهزة والأمم المتحدة، وينبغي أن يلح مجلس الأمن على التقارير والاستعراضات الدورية للسماح بالاستعراض الجماعي للتقدم المحرز في تنفيذ الولايات المأذون بها والتحديد الشفاف لموعد نقل مسؤولية إدارة تلك العمليات إلى الأمم المتحدة أو إلى تحالف للراغبين. ودعت إلى توثيق التعاون وإقامة علاقات مهيكلية بين مجلس الأمن بالأمم المتحدة والمجلس الأفريقي للسلام والأمن. وأخيراً، قالت إنه ينبغي أن تسعى إدارة الشؤون السياسية إلى وضع قائمة واسعة من الترتيبات التي تسمح بتوثيق التفاعل مع الآليات الإقليمية الأفريقية وتمكن الأمم المتحدة من العمل مع المنطقة في مرحلة مبكرة من النزاعات. وقالت إنه "إذا نحن (أي الأمم المتحدة) لم ندعم المنظمات الإقليمية الأفريقية، فإنها لن تكون حاضرة عندما نحتاج إليها". وفي الختام

أكدت على أن الاتحاد الأفريقي ينبغي أن يحدد أيضا الطريقة التي يمكن أن يرتبط بها بالمنظمات دون الإقليمية.

السفير إيمير جونز باري، السفير الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

قال **السفير جونز باري** إن من المتعين على مجلس الأمن أن يحسن عمله ويدعم المنظمات الإقليمية، مشيرا إلى ضرورة إقراره بالتزام دعم المنظمات الإقليمية في أفريقيا، وقال إنه يتطلع إلى إنشاء لجنة بناء السلام المقترحة باعتبارها أداة أساسية لتوطيد أركان السلام. وأشار إلى الحالة في السودان باعتبارها مثالا لحسن التعاون بين المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية، ملاحظا أن الاتحاد الأفريقي يقوم بـ "عمل جليل" يحقق به في جملة أمور قدرا من الأمن لشعب درافور. وقال **السفير جونز باري** إنه ينبغي أن يدعم مجلس الأمن البلدان التي تواجه صعوبات وترغب في الحصول على مساعدة، قبل نشوء النزاع. وأكد ضرورة أن يستخدم مجلس الأمن وينفذ على أحسن وجه، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية، قرار مجلس الأمن ١٦٢٥ (٢٠٠٥) بشأن منع نشوب النزاعات. كما أبرز أهمية تناول حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وذلك لأسباب أقلها أنها كثيرا ما تشكل أعراضا تدل على مشاكل أوسع نطاقا. علاوة على ذلك، شدد على أن مسؤولية الحماية مبدأ يقع على عاتق الدول أساسا. وينبغي أن يعمل المجتمع الدولي على مساعدة الدول على الاضطلاع بمسؤوليتها وألا يتولى هذه المهمة إلا عندما تكون الدول غير راغبة في الاضطلاع بها أو غير قادرة على ذلك. وقد أثبت الاتحاد الأفريقي التزامه بالتصدي لمسألة النزاعات في أفريقيا باتخاذ المبادرة. وقال إن إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إطار أكثر إقداما من مجلس الأمن بالأمم المتحدة. وأكد **السفير جونز باري** أن وزراء المجلس الأوروبي يعملون من أجل وضع استراتيجية أوروبية جديدة للعلاقات مع أفريقيا وأنها ترمي إلى تعزيز المرفق الأفريقي للسلام وإلى إقامة فريق للاتحاد الأوروبي معني بالمعارك. وسيتألف هذا الفريق من ١٦٠٠ جندي سيكونون تحت تصرف أفريقيا والأمم المتحدة، عندما تكون ثمة حاجة إلى النشر السريع للقوات للسيطرة على العنف، ولدعم البلدان التي تواجه صعوبات و/أو التي تواجه خطر الاضطرابات الداخلية. وينبغي أن يواصل مجلس الأمن رصد وتسخير مسؤوليتنا الجماعية عن السلام وأن يعمل من أجل تحسين تنفيذ قراراته. وأكد أن علينا جميعا أن نتعلم كيف نحسن منع نشوب النزاعات وأن نحضر المنظمات الإقليمية في الميدان. كما يلزم تحسين توزيع المراقبين والمعونة الإنسانية.

السفير ماجد عبد الفتاح عبد العزيز، الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة

أبرز السفير عبد العزيز أهمية تطوير العلاقات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وتعزيزها. ولاحظ في هذا الصدد أن التنسيق بين مجلس السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن بالأمم المتحدة أمر بالغ الأهمية في توطيد أركان السلام بأفريقيا. وشدد على ضرورة ضمان التحكم الأفريقي في آلية السلام والأمن في أفريقيا. وأعرب عن تقديره للجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي من أجل تعزيز السلام والأمن في أفريقيا ودعا إلى إقامة تعاون ثلاثي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي. وأكد قناعته بأن إقامة صندوق للدعم من شأنه أن يعزز قدرة الاتحاد الأفريقي على التصدي للتحديات التي تواجه أفريقيا.

السفير ماغديش كونجول، الممثل الدائم لموريشيوس لدى الأمم المتحدة

قال السفير كونجول إن ثمة حاجة إلى ضمان تمويل قابل للتوقع لعمليات الاتحاد الأفريقي وذلك لوضع أداة طويلة الأمد في خدمة توطيد أركان السلام تفاديا لتجدد النزاعات. وأكد أهمية إيلاء الاهتمام المناسب لعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ولاحظ قلة التمويل في هذه الواجهة. وأبرز في هذا الصدد ضرورة تمكين الاتحاد الأفريقي من الحصول على تمويل "على أساس قابل للتوقع" بدل الاستناد إلى التبرعات على غرار ما عليه الأمر حاليا. ولاحظ أنه إذا كانت القوات الأفريقية تستطيع أن تقوم بدور "المراقبين وحفظة السلام الجيدين"، فإنها "تواجه مشكلا عندما يتعلق الأمر بإحلال السلام". وشدد على ضرورة أن تقوم بتلك العمليات قوة واحدة تخضع لقيام عسكرية وحيدة، ودعا إلى تقديم الدعم الكامل للقوات الأفريقية حتى تبني تلك القدرة. وأخيرا، أعرب السفير كونجول عن تطلعه إلى إقامة لجنة بناء السلام المتوخاة باعتبارها أداة لتوطيد أركان السلام.

السيد بول فان تونغرين، المدير التنفيذي للمركز الأوروبي لمنع نشوب النزاعات

أبرز السيد فان تونغرين الدور الأساسي الذي يقوم به المجتمع المدني في منع نشوب النزاعات وضرورة تعزيز مساهمته وزيادتها. وأكد أهمية الإنذار المبكر، فتناول دور شبكة غرب أفريقيا للإنذار المبكر واقترح أن تكون اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات الوكالة الرائدة في منظومة الأمم المتحدة في مجال جمع وتحليل إشارات الإنذار المبكر وفي اقتراح الردود للتصدي للنزاعات. وأعرب عن أسفه لكون منع نشوب النزاعات الذي يشكل صلب ولاية الأمم المتحدة لا يندرج في ولاية لجنة بناء السلام ويظل "ثغرة فاعرة" في منظومة

الأمم المتحدة. وبخصوص كيفية تعزيز هياكل دائمة تفضي إلى السلم والاستقرار، أعرب عن اعتقاده بأن "محفلا وطنيا للمجتمع المدني معنيا ببناء السلام والمصالحة" يمكن أن يكون أداة صالحة في هذا الصدد، وأخيرا، شدد السيد فان تونغرين على أهمية تعاون كافة الأطراف ذات المصلحة على الصعيدين الدولي والإقليمي وضرورة الاستناد إلى آليات مشتركة، فاقترح أن تنظم الأمم المتحدة "مؤتمرا لأصحاب المصلحة المتعددين" في عام ٢٠١٠ بشأن "منع نشوب النزاعات وبناء السلام والتنمية". وقال إن هذا المؤتمر ينبغي أن يركز على "وضع نهج منسجم ومتكامل لمنع نشوب النزاعات المسلحة" على غرار ما اقترح في الفقرة ٧٥ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي.

الصين

ذهب سعادة السيد شانغ يشان، السفير، نائب الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية إلى القول بضرورة أن يبدل مجلس الأمن قصاره لمساعدة أفريقيا وأن يراعي في ذلك آراء البلدان الأفريقية. كما قال بضرورة أن يوطد مجلس الأمن علاقاته بالاتحاد الأفريقي وأن يدعم هذا الاتحاد من أجل تعزيز قدرته في مجالي حفظ السلام وبناءه. وقال في هذا الصدد إنه ينبغي أن تعمل الأمم المتحدة على تعبئة المجتمع الدولي من أجل مساعدة الاتحاد الأفريقي. وفي الختام، أكد أن الصين ترغب في تعميق أواصر التعاون مع الاتحاد الأفريقي في جميع المجالات، ولا سيما في مجالي السلم والأمن.

رومانيا

أكد غورغي ديميتري، نائب السفير الممثل الدائم لجمهورية رومانيا، ضرورة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية مع الحفاظ على "مركزية" الأمم المتحدة. وأبرز التكامل بين القرارات ١٦٢٥ (٢٠٠٥) و١٦٣١ (٢٠٠٥) بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وفي هذا الصدد، أعرب عن اعتقاده بضرورة توشي وضع مسودة للتنفيذ التدريجي لهذين القرارين.

البرازيل

ركزت السيدة إيرين فيدا غاللا من البرازيل على كيفية توسيع نطاق النقاش في الموضوع فأكدت أن ثمة "نقصا في تمثيل" أفريقيا في مجلس الأمن اعتبرته عائقا دون مواصلة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الإقليمية. وقالت إنها تعتقد بضرورة أن يكون لأفريقيا صوت أقوى في مجلس الأمن يتيح لها تعزيز خطة مجلس الأمن المتعلقة بذلك التعاون، مشيرة إلى أن عدم وجود تمثيل دائم أو معزز لأفريقيا في مجلس الأمن من شأنه أن يعرقل

الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، حثت البرازيل بقية المتكلمين على التعليق على الأثر الإيجابي الذي قد يكون لزيادة الحضور الأفريقي في مجلس الأمن.

الجلسة الثالثة - بناء القدرات للآلية (الآليات) الأفريقية للسلم والأمن

السيد الهادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، الأمانة العامة للأمم المتحدة

تطرق الأمين العام المساعد، الهادي العنابي، للمبادئ التي ينبغي أن توجه التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في إدارة النزاعات، وأكد أن المهمة التي تواجه الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في إطار الفصل الثامن من الميثاق هي العمل المشترك من أجل وضع صيغة للتعاون بينها مستقبلاً بطريقة تحدث أقصى أثر على المدى القصير وتعزز التعاون الدولي على المدى الطويل. واقترح سبلاً عملية لتحقيق هذا الهدف. وأشار الأمين العام المساعد السيد العنابي إلى أن المنظمات الشريكة، لاسيما في أفريقيا، ما فتئت تقوم بدور متزايد في التصدي للأخطار المحدقة بالسلم والأمن، على نحو ما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، ذكر بالأولويات الأربع التي حددها الأمين العام للتعاون وهي:

- تعزيز القدرة الإقليمية باعتباره "أولوية استراتيجية"؛
- ضرورة أن يكون تطوير قدرة حفظ السلام متآزراً بدل أن تطبعه الازدواجية أو التنافس، حيث ينبغي تحديد الميزات النسبية لشتى المنظمات للاستناد إليها في تحقيق أكبر قدر من الفعالية؛
- ضرورة أن يتجاوز التعاون نطاق حفظ السلام وبنائه ليشمل منع نشوب النزاعات وحلها، بالتركيز على المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة؛
- ضرورة أن تدعم القدرات الإقليمية المعززة النهج الجماعي، وبالتالي ألا تضعف المسؤولية العالمية عن تعزيز السلم والأمن.

وتناول مسألة التنفيذ، فدعا العنابي، الأمين العام المساعد، إلى تقديم دعم متواصل وسخي ومنسق لتنفيذ خريطة الطريق التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي لتعزيز قدرة الاتحاد على حفظ السلام حتى ينشئ قوات احتياطية أفريقية قادرة على التدخل في الحالات القصوى، وأشار إلى العناصر الواردة في تقرير الأمين العام (A/59/591) بشأن تعزيز المشاركة الأفريقية في تطوير المبدأ وتدريب الموظفين، وتلبية الاحتياجات اللوجيستية واحتياجات التخطيط بالدعم التشغيلي المباشر. وأبرز العديد من أمثلة التعاون العملي التي تسهم في بناء القدرات. وحدد الميادين التي يمكن أن تقدم فيها الأمانة العامة للأمم المتحدة المساعدة ودعا إلى تعبئة

قدر أكبر من الموارد لإحراز تقدم ملموس وتعزيز التحكم المحلي في زمام المبادرة. واختتم **العناي، الأمين العام المساعد**، كلمته بالتأكيد على أوجه التكامل التي ينبغي تعزيزها بين الاستجابة الأفريقية الإقليمية أو دون الإقليمية باعتبارها أفضل خيار في بعض الحالات. وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي قد تكون ضرورية في بعض الحالات، وينبغي أن تكون الدول الأعضاء من جميع المناطق مستعدة لتوفير الجنود لتلك العمليات، ما دامت البلدان الأفريقية تساهم فعلا في عمليات تبعد كثيرا عن قارها. وأخيرا، ذكر بالتحدي الرئيسي القائم والمتمثل في توفير الموارد لبناء القدرة الإقليمية في أفريقيا، وحث كافة الدول الأعضاء على زيادة دعمها للمنطقة حتى يتأتى للمساهمين الأفارقة بالجنود والشرطة أن يقوم بدورهم كاملا في عملية حفظ السلام داخل قارتهم وخارجها سواء تحت القيادة الإقليمية أو قيادة الأمم المتحدة.

السفير أوغسطين ماهيغا، الممثل الدائم لتزانيا لدى الأمم المتحدة

أولى **السفير ماهيغا**، في ملاحظاته، عناية خاصة لضرورة التركيز على الأسباب الدفينة للتزاعات الأفريقية. ولاحظ بصفة خاصة المشاكل الاجتماعية الاقتصادية الناجمة عن ضعف التنمية وتوزيع الموارد، والتوترات السياسية الناجمة عن التهميش وعدم المشاركة في النظام السياسي. وأخيرا لاحظ أن المشاكل البيئية من قبيل المجاعة والجفاف تؤجج بطبعها التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة أصلا، ومن ثم فإنه ينبغي إدراجها أيضا في النهج الدولي تجاه النزاعات الأفريقية. أما فيما يتعلق بمجالات التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والبلدان الأفريقية، أشار **السفير ماهيغا** إلى خمسة مواضيع يلزم فيها إدخال تحسينات، وهي: الإنذار المبكر، ومهارات الوساطة والتفاوض، والتأهب للاستجابة في حالات الطوارئ، ودعم السلام مع التأكيد بصفة خاصة على مسائل المدنيين، وبناء السلام، وتناول مسائل من قبيل إصلاح القطاع الأمني وبناء المؤسسات.

السيد ميشال ديكلو، نائب الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

أكد **السيد ديكلو** مرارا ضرورة امتلاك الأفارقة لزمام المبادرة وأشار إلى أنه إذا كان كافة أصحاب المصلحة يتفقون على ضرورة تعزيز قدرات بناء السلام الأفريقية وعلى ضرورة أن تتبوأ الدول الأفريقية مكانة ريادية في معالجة النزاعات الأفريقية، فإن من الواجب من جهة تفادي معاملة الدول الأفريقية "كجهات متعاقدة من الباطن" مع الأمم المتحدة، ومن جهة أخرى تجنب وضع المسؤولية كلها على عاتق الأفارقة أنفسهم. وكرر **السيد ديكلو** قوله بضرورة إشراك الدول والمنظمات الإقليمية الأفريقية في شراكة دولية حقيقية يتم تنسيقها عن طريق الأمم المتحدة. وفي معرض مناقشة الأدوات اللازم استخدامها

لتعزيز الآليات الأفريقية للسلام والأمن، ذكر السيد ديكلو بنجاح التجارب الفرنسية الذي تحقق بفضل برنامج تدريبي شمل محاكاة لعمليات حفظ السلام.

الأستاذ شبارد فورمان، مدير مركز التعاون الدولي بجامعة نيويورك

تناول الأستاذ فورمان مسألة التحكم الأفريقي في زمام المبادرة، فأكد على ثلاثة مبادئ في بناء القدرات وهي:

- لا ينبغي اعتبار العلاقات بين الأمم المتحدة وأفريقيا علاقات وصاية وحيدة الاتجاه بل علاقات شراكة في تقاسم المسؤولية وتحديد سبل ووسائل لبناء القدرات يمكن تقاسمها عالميا وإقليميا ووطنيا؛
- تعزيز التنسيق بين المانحين الثنائيين والفاعلين الدوليين لمضاهاة وتعزيز الجهود الهامة التي تبذلها المنظمات الأفريقية؛
- إيلاء أهمية متكافئة لبناء قدرات العناصر المدنية في عمليات السلام وللتأهب العسكري،

وبصورة أكثر تحديدا، أشار الأستاذ فورمان بتقدير إلى اقتراح كينغس كوليج في لندن يرمي إلى وضع برنامج تدريب للشباب الأفريقي. والهدف من البرنامج هو التركيز بوضوح على العلاقات بين الأمن وحقوق الإنسان والتنمية وإدراج التدريب الرسمي في إطار المنهاج الدراسي لكينغس كوليج، لندن، وكذا التدريب العملي بالأمم المتحدة في نيويورك، على أن يتوج بدورات تدريبية في الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية الأخرى.

غينيا

في إطار رده على اقتراح كينغس كوليج الذي قدمه الأستاذ فورمان، أعربت غينيا عما يساورها من قلق إزاء احتمال حدوث المزيد من "هجرة الأدمغة" من أفريقيا، وتساءل عن الجهات التي سيأتي منها طلبة هذا البرنامج، والكيفية التي سيتم اختيارهم بها.

الأستاذ شبارد فورمان، مدير مركز التعاون الدولي بجامعة نيويورك

أجاب الأستاذ فورمان على الشاغل الذي أعربت عنه غينيا بشأن احتمال أن يؤدي برنامج كينغس كوليج إلى المزيد من "هجرة الأدمغة" من أفريقيا، ولاحظ أنه بمجرد انتهاء البرنامج سيطلب من الطلبة العودة إلى أفريقيا للعمل إما في الاتحاد الأفريقي أو في منظمة دون إقليمية لمدة لا تقل عن سنتين. علاوة على ذلك، أفاد الأستاذ فورمان بأن المرشحين

سيتم جلبهم من جامعات أفريقية، وأن البت في طلبات الطلبة الأفارقة وتعيينهم سيتمان بامتحان تنافسي، ضمنا لمجموعة من أكثر الطلبة مؤهلات.

السنغال

قال السفير باباكار كارلوس مباي، المستشار الدبلوماسي لرئيس جمهورية السنغال، إنه مهما قال عن أهمية منع نشوب النزاعات في أفريقيا فإنه لن يوفيهما حقها. علاوة على ذلك، لاحظ أن التحديات والاحتياجات الرئيسية التي تواجه القارة قد تم تحديدها بوضوح، وأن المشكل الرئيسي يكمن بالتالي في الكيفية التي ستحصل بها أفريقيا على وسائل مواجهة هذه التحديات. ولاحظ أن هذه المسألة ينبغي أن تشكل الأولوية الرئيسية للشراكة بين المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية في أفريقيا.

الأستاذ إبراهيم غمباري، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، الأمانة العامة للأمم المتحدة

في معرض احتتامه للحلقة الدراسية، أشار وكيل الأمين العام إلى أن عدد النزاعات العنيفة في أفريقيا قد تناقص على مدى السنوات الست الماضية، مضيفا أن أكبر تحد مقبل يواجه القارة هو توطيد أركان السلام. وفي هذا الصدد، لاحظ أن لجنة بناء السلام المتوخاة ستكون المحفل الملائم لمساعدة البلدان الخارجة من نزاعات مسلحة. علاوة على ذلك، ارتأى أن من بين المهام الرئيسية للأمم المتحدة في الوقت الراهن منع تجدد النزاعات في أفريقيا، مضيفا قوله إن من المتعين أن تُدرج استراتيجيات المنع بناء السلام والتركيز بوضوح على مشاكل الشباب والبطالة في القارة الأفريقية. وتناول مسألة التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، فأكد وكيل الأمين العام، غمباري على أن الشراكة الحقة التي تجمع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والبلدان الأفريقية على قدم المساواة ضرورية لمواجهة التحديات الأفريقية، دون جعل المنطقة جهة تتلقى بسلبية المساعدة الدولية.

المرفق الثالث - البيانات

فريق مجلس الأمن العامل المخصص لمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها

الحلقة الدراسية بشأن "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأفريقية في ميدان السلام والأمن"

نيويورك، مقر الأمم المتحدة، قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

بيان

باسم رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي

سعاد الأستاذ ألفا عمر كوناري

أدلى به ر. أوموتايو أولانيجان، المراقب الدائم بالنيابة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة مساهمة بشأن هيكل السلام والأمن الناشئ التابع للاتحاد الأفريقي في السياق الأوسع لثقافة الأمم المتحدة للسلم والأمن الجماعين

أولا - مقدمة

تعود الجهود الرامية إلى وضع آليات أفريقية للسلام والأمن إلى أوائل الستينيات، عندما حصل عدد من البلدان (المستعمرات) الأفريقية على استقلاله. ومنذ ذلك الحين، تضاعفت هذه الجهود لمواجهة شبح الأزمات والنزاعات العنيفة بين الدول وداخلها في أفريقيا. وجاء ميلاد الاتحاد الأفريقي عام ٢٠٠٢ في خضم النزاعات المدمرة في عدد من البلدان الأفريقية: بوروندي، وكوت ديفوار، وإثيوبيا/إريتريا (حرب الحدود) وليبيريا، والصومال والسودان ورواندا وغيرها. وهذا ما أصبح عليه الأمر غداة الحرب الباردة، رغم التزام القيادة السياسية منذ إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية التي تمت الاستعاضة عنها حاليا، بدرء النزاعات وحلها كلما نشبت.

ونظرا لهذه الأزمات والنزاعات، والتحول العام الذي حدث آنذاك على نطاق عالمي، اعتمد القادة الأفارقة في أديس أبابا، في تموز/يوليه ١٩٩٠، "الإعلان المتعلق بالحالة السياسية والاجتماعية الاقتصادية في أفريقيا والتحولات الأساسية التي تجري في العالم". وفي ذلك الإعلان، لاحظ رؤساء الدول أن:

”ليس ثمة أي عامل داخلي ساهم في نشوء المشاكل الاجتماعية الاقتصادية الحالية في القارة مثل ساهمت آفة النزاعات داخل بلداننا وفيما بينها. وقد جلبت الهلاك والمعاناة البشرية، وتسببت في الكراهية وتقسيم الدول وتشتيت شمل الأسر. وقد أكرهت النزاعات الملايين من شعوبنا على العيش لاجئين ومشردين داخليين، محرومين من وسائل العيش والكرامة الإنسانية والأمل. وبددت النزاعات الموارد القليلة، وقوضت قدرة بلداننا على تلبية احتياجات شعوبنا الأشد إلحاحاً“.

والواقع أن آلية الاتحاد الأفريقي لمنع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها، التي أنشئت عام ١٩٩٣ في إطار إعلان القاهرة، تنص على إنشاء جهاز يتصدى للأزمات والنزاعات في القارة، غير أن الآلية واجهت عددا من القيود خلال فترة عملها. في خضم هذه القيود الوظيفية التي تواجهها الآلية جاءت الأمانة العامة للاتحاد الأفريقي بعدة أفكار عما يمكن القيام به لتزويد القارة بجهاز أمتن لمنع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها. وبالإضافة إلى ذلك، سيتعين على ذلك الجهاز أن يتصدى أيضا للمسائل الحتمية والمترابطة المتمثلة في بناء السلام والتعمير في فترة ما بعد انتهاء النزاع. وتوجت هذه الجهود التي حظيت بدعم سياسي وفكري من الدول الأعضاء بصوغ هيكل جديد للسلام والأمن تابع للاتحاد الأفريقي، يركز على بنيات وإجراءات جديدة، وكذا على ثقافة جديدة في تناول النزاعات وتوطيد أركان السلام.

ثانيا - جوهر هيكل السلام والأمن

”نحن، رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، إذ نرغب في إقامة هيكل تشغيل للتنفيذ الفعال للقرارات المتخذة في مجالات منع نشوب النزاعات، وإقامة السلام، وعمليات وتدخلات دعم السلام، وكذلك بناء السلام والتعمير في فترة ما بعد انتهاء النزاع، وفقا للسلطة المخولة في هذا الصدد بموجب المادة ٥ (٢) من الوثيقة التأسيسية للاتحاد الأفريقي؛ نتفق بمقتضى هذا على ما يلي:، إنشاء مجلس للسلام والأمن داخل الاتحاد وعلى طبيعته وهيكله، باعتباره جهازا دائما لصنع القرارات من أجل منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها“ (جمعية الاتحاد الأفريقي، دوربان، ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢).

ولعل أفضل بيان بجوهر وروح هيكل السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي هو ما ورد في البروتوكول المنشئ لمجلس الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، ففي البروتوكول تتراءى رؤية بديهية للجهاز أمتن يتحسب للأزمات والنزاعات ويمنعها، ومجمل الفكرة هو وضع القارة برمتها تحت المراقبة الدائمة وتفسير أي علامات من شأنها أن تشكل عوارض لأزمة في طور

النشوء، يحتمل أن تنفجر وتتخذ شكل نزاع مربك. وعندها ستؤدي العلامات التي تدل على أزمة ممكنة أو نزاع عنيف في طور النشوء إلى تحريك إجراءات علاجية.

وبالتالي، فإن هيكل الأمن والسلام الناشئ يركز على الكشف المبكر للأزمات والتزاعات ومنع نشوبها وعلى التدخل المناسب والفعال للتصدي لتلك التزاعات عندما تنشب، غير أنه يركز أيضا على ضرورة تعزيز الحكم السياسي والاقتصادي الديمقراطي باعتباره سبيلا لتلبية احتياجات كافة شرائح المجتمع بطريقة سلمية. ومن هذا المنظور، يكتسي أهمية حاسمة فعلا التعاون بين السلطات السياسية الحاكمة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

وعلى غرار ما نص عليه في برتوكول مجلس السلام والأمن، فإن عناصر هيكل السلام والأمن التي يتعين أن تعمل دائما في تناغم هي، بالإضافة إلى مجلس السلام والأمن الذي يتخذ القرارات:

- رئيس المفوضية؛
- فريق الحكماء؛
- النظام القاري للإنذار المبكر؛
- صندوق السلام (توفير الموارد للقيام بالتدخلات)؛
- القوة الاحتياطية الأفريقية ولجنة الأركان العسكرية؛
- الآليات الإقليمية للجماعات الاقتصادية الإقليمية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن هيكل السلام والأمن يشمل ميثاق الاتحاد الأفريقي لعدم الاعتداء والدفاع المشترك، الذي اعتمدته الدورة الرابعة لجمعية الاتحاد، المعقودة في أبوجا، نيجيريا، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥؛ وسياسة الدفاع والأمن الأفريقية المشتركة، التي اعتمدها الدورة الاستثنائية للاتحاد، المعقودة في سرت، ليبيا، في شباط/فبراير ٢٠٠٥؛ وكذلك الصكوك الأمنية الأخرى للاتحاد من قبيل معاهدة إنشاء منطقة أفريقية خالية من الأسلحة النووية (معاهدة بيليندا)، واتفاقية منع الإرهاب ومكافحته.

ويجدر بالإشارة أنه إذا كانت الجهود السابقة، خلال الفترة الممتدة من ١٩٦٣ إلى ٢٠٠١، قد ركزت كثيرا على حل النزاعات، فإن الهيكل الجديد للسلام والأمن ينص على نهج شمولي لتعزيز السلام والأمن في أفريقيا، ويراعي الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعسكرية وغيرها من الظروف ذات الصلة والمرتبطة بالحالة المعروضة.

ثالثا - المهام البالغة الأهمية في هيكل السلام والأمن

إن المهام البالغة الأهمية الملازمة لهيكل السلام والأمن والتي تعود مسؤوليته إلى مجلس السلام والأمن والهيكل المرتبطة به هي:

- توقع النزاعات ومنع نشوبها؛
- تعزيز وتنفيذ بناء السلام؛
- وضع سياسة دفاعية مشتركة للاتحاد الأفريقي؛
- تنسيق ومواءمة الجهود القارية في مجال منع الإرهاب ومكافحته؛
- تعزيز وتشجيع الممارسات الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

علاوة على ذلك، واستنادا إلى الفرضية القائلة بأن النزاع، ولا سيما النزاع العنيف، خاصية ملازمة للمجتمع البشري، فإن المهمة الأخرى البالغة الأهمية هي تلك المتعلقة بالقدرة على الشروع في عمليات لحفظ السلام للتصدي للنزاعات التي نشبت فعلا بكل أبعادها (تدفق اللاجئين، المشردون داخليا، الخدمات الإنسانية، وما إلى ذلك...). والواقع أن حفظ السلام ركيزة محورية في هيكل السلام والأمن؛ ومن ثم فإن ثمة حاجة إلى بناء قدرة موثوق بها في هذا المجال.

(أ) عمليات حفظ السلام في أفريقيا

تعود فكرة وممارسة عمليات حفظ السلام في أفريقيا عن طريق الأفارقة إلى أواخر السبعينات، عندما تم الاضطلاع بأولى التجارب في هذا الباب. وأدى فشل أول مهمة لحفظ السلام قامت بها منظمة الوحدة الأفريقية في تشاد في الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٢، والتي أعقبتها مآسي رهيبية في رواندا وبوروندي في التسعينات، إلى إعطاء زخم جديد لضرورة بناء قدرة القارة في مجال حفظ السلام، ومن الدروس المستفادة من تلك العملية ما يلي: إن فعالية حفظ السلام تتناسب مع القدرة والإرادة السياسية للبلدان المساهمة بقوات كما أن تعاون البلدان المجاورة يكتسي أهمية محورية، وتبينت قلة خبرة منظمة الوحدة الأفريقية في عدم وجود ولاية واضحة ومفهوم محدد بدقة، لا سيما فيما يتعلق باللوجيستيات والتشغيل وتشكيل القوات. وتولدت عن التجربة التشادية فيما بعد أفكار في القارة عن أفضل طريقة للتعامل مع حفظ السلام، لا سيما على مستوى رؤساء هيئات الأركان الأفريقية.

وإذا كان الاجتماع الأول لرؤساء هيئات الأركان الأفريقية الذي عقد في أديس أبابا من ٣ إلى ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٦، يؤكد على مسؤولية منظمة الوحدة الأفريقية عن توقع التراجع ومنع نشوبها، فإنه يقر بالمسؤولية الأولى لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عن صون السلم والأمن الدوليين، لا سيما في مجال حفظ السلام. وفي فترة لاحقة، واصل الاجتماع الثاني لرؤساء هيئات الأركان المعقود في هراري، من ٢٠ إلى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، العمل الذي شرع فيه الاجتماع الأول. وعقد الاجتماع الثالث لرؤساء هيئات الأركان الأفريقية في أديس أبابا من ١٥ إلى ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٣، بمشاركة الخبراء الحكوميين من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. وأتاحت مناقشات الاجتماع وضع توصيات موضوعية تغطي طرائق المفاهيم، والتدريب والاتصال والقيادة والمراقبة والاتصالات والميزانية واللوجيستيات، وساهمت نتائج هذه الجهود وغيرها من الجهود ذات الصلة مساهمة كبيرة في تشكيل الهيكل الجديد للسلام والأمن. بل إن بعض عناصر الهيكل تستحق إشارة خاصة، كما أنه من المهم للغاية تسليط الضوء على منظور التآزر والتعاون الوارد في البروتوكول، فيما يتعلق بعمل مجلس السلام والأمن، إزاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

(ب) فريق الخبراء أداة معنوية لمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها

وأحرز تقدم في إنشاء فريق للحكماء على غرار ما تنص عليه المادة ١١ من بروتوكول مجلس السلام والأمن. فالفريق يسدي المشورة لمجلس السلام والأمن ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في جميع المسائل المتصلة بتعزيز وصون السلام والأمن والاستقرار في أفريقيا. ويتألف من رجال ونساء مشهود لهم بمكانة أخلاقية مرموقة وإسهامات جليلة لفائدة الشعوب الأفريقية. وسيساعد الفريق بصفة خاصة القارة على معالجة مسائل النزاعات الحساسة، بقيامه بالجمع بين طرق سديدة في المشاركة مع الأطراف ذات المصلحة في حالة نشوب نزاع وبقدرته على الجاهرة بالحقائق بصورة مستقلة. وسيكون الفريق بالتالي في الواجهة حتى في أشد الحالات تعقيدا.

(ج) القوة الاحتياطية الأفريقية - عامل رئيسي في مستقبل حفظ السلام بأفريقيا

وعلى غرار ما تنص عليه الوثيقة التأسيسية، لا سيما في مادتها ٤ (ح)، فإن علة إنشاء القوة الاحتياطية الأفريقية هو تزويد مجلس السلام والأمن بآلية سليمة للإيفاد السريع لبعثات دعم السلام، وكما يستفاد ضمنا من اسمها، فإن القوة الاحتياطية الأفريقية تستند إلى مفهوم ترتيب الاحتياط أو "التأهب" وينص البروتوكول على أن تلك القوة أو الترتيب تتألف من وحدات احتياطية متعددة التخصصات، لها عنصر مدني وعنصر عسكري يرابطان في الدول الأعضاء، وفي الميدان، صممت القوة الاحتياطية لتشمل ألوية إقليمية. وهذا

ما يتطلب أن تغلب المناطق الانسجام على المنافسة السياسية التي تبطل الجهود المبذولة في إطار هيكل السلام والأمن.

(د) التكامل التشغيلي مع الأمم المتحدة - عنصر حاسم في إنجاح هيكل السلام والأمن

علاوة على ذلك، يراعي بروتوكول مجلس السلام والأمن الحاجة إلى أن يعمل المجلس بصورة وثيقة مع مجلس الأمن بالأمم المتحدة، بغية إضفاء قدر أكبر من الفعالية على عمله، فالمادة ١٧ من البوتوكول تنص على التعاون الوظيفي للمجلس مع مجلس الأمن بالأمم المتحدة ومع وكالات الأمم المتحدة في تعزيز السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا. وفي نفس المادة، نص على أن يقيم رئيس المفوضية تعاملًا وثيقًا ومتواصلًا مع رئيس مجلس الأمن بالأمم المتحدة، والدول الأعضاء فيه، وكذا مع الأمين العام، بأمور منها عقد اجتماعات دورية ومشاورات منتظمة بشأن مسائل السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا. وهكذا، فإن قاعدة الموارد والقدرة اللوجيستية الواسعة لمجلس الأمن بالأمم المتحدة، داخل سياق النظام الدولي للأمن الجماعي القائم، تظان عاملين حاسمين للمعالجة الفعالة للتزاعات في أفريقيا.

رابعا - التقييم المبكر لإنجاز هيكل السلام والأمن

لعله من السابق لأوانه الحكم على أداء أو إنجاز هيكل السلام والأمن في هذه المرحلة المبكرة، لأن كل المشاركين في إنجازها لا يزالون في مرحلة التعلم. ولذلك فإنه لا توجد ثمة أي مقاييس لحد الساعة. غير أنه يمكن الإشارة إلى بعض العناصر الإيجابية حتى الآن والتي تُعد بإنجازات أكبر في مرحلة لاحقة، شريطة الحفاظ على الزخم الحالي:

- التزام الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بهيكل السلام والأمن ودعمها له على غرار ما يتبين من مسارعة معظم الدول الأعضاء إلى التوقيع والتصديق على بروتوكول مجلس السلام والأمن؛
- المشاركة الفعلية للنواة الأساسية للهيكل المكونة من أعضاء مجلس السلام والأمن؛
- استعداد بعض الدول الأعضاء للقيام بعمل ريادي في حالات النزاع؛
- قيام ثقافة متفتحة في التعامل مع النزاعات تستند إلى التدخل الإيجابي لدواعي إنسانية (عدم التدخل لم يعد عائقًا يحول دون إنقاذ أرواح البشر الذين يعانون في الدول الأعضاء)؛
- التنسيق المتزايد بين الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية؛

- الدعم المقدم من المجتمع المدني الأفريقي، نظرا لتوسيع نطاق التعاون بين الاتحاد الأفريقي والمجتمع المدني؛
- الدعم المقدم من الشركاء الخارجيين.

خامسا - الخلاصة: الاحتياجات الراهنة للإنجاز الفعال لهيكل السلام والأمن

للإنجاز الفعال لهيكل السلام والأمن باعتباره ثقافة تعزز السلام والتنمية في القارة، ينبغي أن يتخذ الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية عن طريق آلياتها الإقليمية، وبالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، عددا من الإجراءات:

- تجهيز الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية بقدرات إدارية ملائمة لعمليات السلم والأمن؛
- إنشاء قدرة موثوق بها للإنذار المبكر؛
- إنشاء هياكل تنظيمية ملائمة (أقل بيروقراطية) لإدارة عمليات التصدي للأزمات والتزاعات؛
- التعبئة الفعالة للموارد المالية واللوجيستية، مع التأكيد على تعبئة الموارد الداخلية؛
- تعزيز دور المجتمع المدني في التربية على السلام والترويج لثقافة السلام؛
- مواءمة الجماعات الاقتصادية الإقليمية (تبسيط العضوية) لتمكين الترتيب المنطقي للألوية الإقليمية؛
- تهيئة الشروط التمكينية للقطاع الخاص (باعتباره فاعلا رئيسيا في التنمية الاجتماعية الاقتصادية).

وبالإضافة إلى ذلك، فإنه اعتبارا لقلة الموارد المالية والقيود اللوجيستية التي تواجه القارة، ثمة حاجة إلى أن تقدم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأجمعه المساعدة في هذه المجالات، وكذا إلى توفير الدعم لبناء القدرات بغية التطوير الكامل للهيكل القاري الجديد للسلام والأمن.

الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها والتابع لمجلس الأمن

الحلقة الدراسية بشأن "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأفريقية في ميدان السلم والأمن"

نيويورك، مقر الأمم المتحدة، قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

[الأصل: بالفرنسية]

كلمة سعادة السيد أباني أ. إبراهيم

السفير، الممثل الدائم للنيجر

فخامة السيد الرئيس كوناري، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي،

السيد رئيس الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها والتابع لمجلس الأمن،

أصحاب السعادة السفراء،

السادة المدعوون الأفاضل،

وأود في هذا المقام أن أعرب عن خالص تشكري لأعضاء الفريق الأجلاء لتفضلهم بإشراكي في هذه المناقشات بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأفريقية في مجال السلم والأمن.

وأود أيضا أن أهنئهم على وجاهة نهجهم وسداده في هذه اللحظات التي يطبعها التساؤل عن أفضل الوسائل لضمان فعالية أكبر للمبادرات المتخذة في مجال السلم والأمن.

والواقع، سيدي الرئيس، أن ثمة حصيلتين تبرزان للعيان عند النظر في أنشطة المنظمات الإقليمية والدولية في مجال السلم والأمن:

- فبقدر ما أثبتت هذه المنظمات بلاء حسنا في وضع تصور لآليات صون السلم والأمن، بعضها متطور للغاية ويمكن اعتباره مندرجا في فئة الجيل الأخير (البروتوكول الإضافي المتعلق بالديمقراطية والحكم الرشيد)، والبعض الآخر ينهل من التقاليد والأعراف المحلية (محاسن الحكماء)؛

- بقدر ما ظلت أسئلة السلم والأمن رهانات ملحة، ورهانات عالمية تذكرنا كل يوم بتراط كافة البلدان وضرورة بذل جهود منسقة لمواجهتها.

وتشكل أفريقيا في الوقت الراهن تحدياً من أكبر التحديات في مجال السلم والأمن، ويرشدنا تقرير مجلس الأمن بشأن المسألة عندما يبرز الحالات التي تتطلب جهوداً في هذا المجال، والتي تهم القارة الأفريقية في ستين بالمائة (٦٠ في المائة) منها.

بيد أن أفريقيا قد قطعت فعلاً أشواطاً في هذا المجال، سواء على مستوى منظماتها القارية، الاتحاد الأفريقي، أو على مستوى المنظمات دون الإقليمية بل وعلى مستوى مجتمعها المدني. ولقد ذكرنا رئيس الاتحاد الأفريقي لتوه بالعمل المرموق الذي قامت به المنظمة من خلال شتى صكوكها. وسأبدي بدوري تعليقات عن منظمنا الأفريقية الغربية ألا وهي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

تحكم مسائل السلم والأمن داخل الجماعة عدة صكوك تنبغي الإشارة إليها، ومنها الصك الأول الذي سأتى على ذكره ألا وهو البروتوكول المتعلق بآلية منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها وصون السلم والأمن، فقد وقع هذا البروتوكول في لومي (توغو)، في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. ويرمي إلى ضمان الأمن والسلم الجماعيين استناداً إلى المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وكذا المبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. وبعبارة أخرى فإن الجماعة الاقتصادية طالبت منذ البداية بالتعاون مع الأمم المتحدة في مجال السلم والأمن.

وحددت الآلية أهدافاً منها تعزيز التعاون في مجال منع نشوب النزاعات، والإنذار المبكر، وعمليات حفظ السلام، ومكافحة الجريمة العابرة للحدود، والإرهاب الدولي، وانتشار الأسلحة الخفيفة والألغام المضادة للأفراد وما إلى ذلك.

وزوّدت الآلية بمؤسسات تعمل من خلالها ومنها مجلس الوساطة والأمن، الذي يتألف من تسعة أعضاء ويأذن بجميع أشكال التدخل ويقرر بصفة خاصة إيفاد البعثات السياسية والعسكرية ويوافق على ولايات وصلاحيات البعثات.

ويجتمع مجلس الوساطة على مستوى رؤساء الدول والوزراء والسفراء، وتدعمه الأجهزة التالية: لجنة الدفاع والأمن، ومجلس الحكماء، وفريق رصد وقف إطلاق النار التابع للجماعة (فريق الرصد)، ويجدر بالإشارة أن نظام رصد السلم والأمن على المستوى دون الإقليمي له مكاتب منتشرة في أربعة بلدان أعضاء في المنظمة، في شبكة مناسبة.

وشروط تشغيل آلية الجماعة الاقتصادية هي كالتالي: قيام عدوان أو نزاع مسلح في دولة عضو أو تهديد بنشوب ذلك النزاع، أو نشوب نزاعات بين دولتين أو عدة دول أعضاء، والنزاعات الداخلية، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وتهديد سيادة القانون، وقلب حكومة منتخبة ديمقراطياً أو محاولة قلبها، وما إلى ذلك.

ويلاحظ بالتالي أن الآلية تنص على أحكام فريدة في حد ذاتها تستوعب إلى حد كبير مسائل السلم والأمن.

ودفعت هذه النزعة الطوعية التي أتاحت إنشاء هذه الآلية بالبلدان الأعضاء إلى اعتماد بروتوكول إضافي متعلق بالديمقراطية والحكم الرشيد، في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

ويعلن البروتوكول الإضافي المتعلق بالديمقراطية والحكم الرشيد بعض المبادئ الثورية التي تبرز بشكل صريح للغاية، الترابط القائم بين مسائل السلام والأمن والحكم الرشيد والديمقراطية في مجال الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وهكذا، ولأول مرة في سياق العلاقات بين الدول، نص على مجموعة من أساليب إدارة السلطة على المستوى الداخلي وعلى عقوبات محددة في حالة عدم الامتثال، وأورد من بينها ما يلي:

- الفصل بين السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، وتسلم السلطة عن طريق صناديق الاقتراع؛
- حظر كل تغيير غير دستوري وكل طريقة غير ديمقراطية في تسلم السلطة أو استبقائها؛
- الطابع غير السياسي للجيش وخضوعه للسلطة السياسية القائمة بصورة قانونية؛
- الالتزام بعدم تعديل القانون الانتخابي في الستة أشهر التي تسبق إجراء الانتخابات دون رضا أغلبية كبيرة من الفاعلين السياسيين؛
- التزام السلطات المدنية باحترام الطابع غير السياسي للجيش.

وأشفع الإعلان عن هذه المبادئ المنصوص عليها في البروتوكول الإضافي بإجراءات توقع في حالة الانتهاك، وهي جزاءات يوقعها رؤساء الدول والحكومات وتطبق بشكل تدريجي. ولقد تبين أن هذا النهج فعال على الأقل في حالتين نشأتا مؤخراً وتعلقتا بالسلم والأمن، إذا لم تكن ثمة حاجة إلى تطبيق كافة العقوبات المنصوص عليها. وفي هذا الصدد، تصدر بلاغات الرئاسة الحالية بانتظام للتذكير بالأحكام ذات الصلة من البروتوكول المتعلق

بالديمقراطية والحكم الرشيد، والدعوة إلى التقيد بهذه النصوص، والتلويح بتوقيع جزاءات وفقا لهذه النصوص.

وكثيرا ما ذكر في هذه البلاغات بأن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تحتفظ لنفسها، إلى جانب التدابير التي ستتخذها على مستوى مجالها، بحق الالتجاء إلى الاتحاد الأفريقي أو الأمم المتحدة لاتخاذ تدابير مماثلة. وهذا يعني أن الجماعة الاقتصادية، إذ ترجح الحلول المحلية، تظل مفتوحة أمام الإمكانات التي يتيحها التعاون المتعدد الأطراف، ولا سيما أمام خيار المادة ٥٢ من ميثاق الأمم المتحدة، في مجال السلم والأمن، فما فتئت تتخذ نهجا شاملا للجهود المبذولة على المستوى القاري وعلى المستوى الدولي.

ويمكن القول إن الإشارة إلى هذه المنظمات في نصوصها الأساسية قد أعقبته في الممارسة دعوات إلى التعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل صون السلم والأمن. فالمادة ٥٢ من البروتوكول المتعلق بالآلية تنص فعلا على أنه "في إطار السعي إلى تحقيق أهدافها، تتعاون الجماعة الاقتصادية مع منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة وكل منظمة دولية ذات صلة ... وتبلغ الجماعة الاقتصادية الأمم المتحدة بكل تدخل عسكري يتم في إطار أهداف الآلية".

ومن الجزاءات التي ينص عليها البروتوكول تدابير حقيقية لفرض الحصار على السلطات المخالفة، ومنها في جملة أمور:

- رفض دعم الترشيحات التي تقدمها الدول العضو المعنية لمنصب انتخابية في المنظمات الدولية؛
- رفض كل اجتماع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في الدولة العضو المعنية؛
- تعليق عضوية الدولة المعنية في محافل المنظمة؛
- وفي الحالات القصوى، قد يتوخى إعادة السلطة السياسية الشرعية، بناء على اقتراح لمجلس الوساطة والأمن.

وخلال هذه الفترة الاستثنائية، تواصل الجماعة الاقتصادية متابعة الحالة عن كثب لتعديل موقفها تبعا للتطورات في الميدان.

وثمة نص رئيسي آخر تجدر الإشارة إليه، ألا وهو إعلان المبادئ السياسية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المؤرخ ٦ تموز/يوليه ١٩٩٩، الذي يرمي إلى تعزيز التعاون والتشاور بين البلدان الأعضاء من أجل تعزيز السلام والأمن والاستقرار في المنطقة دون

الفرعية، وتوطيد علاقات حسن الجوار، وعدم اللجوء إلى القوة وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

وكما يمكن ملاحظته، فإن الجماعة الاقتصادية، على غرار المنظمات دون الإقليمية الأخرى، قد بذلت جهوداً حميدة طيلة ثلاثين سنة من عمرها، بغرض منع نشوب النزاعات وإحلال السلام والأمن في غرب أفريقيا، فالنصوص التي أتيت على ذكرها تستكملها طبيعياً مبادرات أخرى دفعت حكومات الجماعة الاقتصادية إلى اعتماد صكوك من قبيل اتفاقية المساعدة المتبادلة في المجال القضائي ومن أجل تسليم المجرمين، وكذا الوقف الاختياري لاستيراد الأسلحة الخفيفة وتصديرها وصنعها.

ومن خلال أنشطة فريق الرصد في ليبيريا وفي بلدان أخرى من بلدان الجماعة الاقتصادية، تمكنت الجماعة من التدخل لصون السلم والأمن في ذلك المجال، فلا بد من استغلال هذه الشراكة القائمة وتعزيزها بالتركيز على ما يلي:

- تطوير أكبر للتعاون المرتكز على الميزة النسبية التي تتمتع بها الجماعة الاقتصادية في غرب أفريقيا وتعزيز القدرات المحلية، التي يتعين أن تكون العنصر الأساسي في تحسين عمليات حفظ السلام في مجال الجماعة الاقتصادية. ويعد تحويل قوات فريق الرصد إلى قوات للخوذ الزرق في ليبيريا وكوت ديفوار أبهى صورة لهذه الشراكة.
 - ولعل لجنة بناء السلام المقبلة والتي في طور النشوء في الوقت الراهن تقوم بدور رئيسي في إطار المؤازرة والتعاون في مجال حفظ السلم والأمن. وفي هذا الصدد، تعد الاعتبارات المتعلقة بالامتلاك الوطني لزاماً للمبادرة والدور الهام الذي يتعين أن تقوم به المنظمات دون الإقليمية في إدارة تلك اللجنة أدوات موثوقة لها للتعاون بقدر أكبر ولشراكة أكثر فعالية بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة.
 - ولعله من المناسب الاعتماد كثيراً على المبادرات المحلية في مجال إنفاذ الوقف الاختياري المتعلق بالأسلحة الخفيفة، لا سيما برنامج التعاون والمساعدة في مجال الأمن والتنمية والمؤسسات الوطنية المكلفة بمراقبة الأسلحة الخفيفة.
 - وبصفة عامة، فإن الأمر يتعلق بتكثيف الجهود في مجال التدريب والتجهيز والإعلام وتعزيز القدرات المؤسسية وتعزيز التنسيق بين شتى الفاعلين في مجال السلام والأمن في المنطقة، بطريقة تتفادى الازدواجية، وللتعريف بالممارسات الجيدة وتبادلها ومحاكاتها.
- أشكركم.

الفريق العامل المخصص لمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها والتابع لمجلس الأمن

الحلقة الدراسية بشأن "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأفريقية في
مجال السلام والأمن"

نيويورك، مقر الأمم المتحدة، قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٥ كانون الأول/
ديسمبر ٢٠٠٥

بيان

أدلى به السيد الهادي العنابي،

الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام،

الأمانة العامة للأمم المتحدة

بشأن "بناء قدرات الآليات الأفريقية للسلام والأمن"

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

أود أن أشكر الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها
والتابع لمجلس الأمن على عقده هذه الحلقة الدراسية التي جاءت في وقتها المناسب، ويسرني
أن أنضم إليكم بهذه المناسبة.

لقد طُلب مني أن أتناول موضوع "بناء قدرات الآليات الأفريقية للسلام والأمن"،
وأود أن أركز على مجال حفظ السلام وأناقش أولاً المبادئ التي ينبغي أن تهتدي بها هذه
العملية، وثانياً، بعض السبل العملية لتطويرها.

المبادئ

إن جهودنا الرامية إلى تعزيز قدرة حفظ السلام في أفريقيا تندرج في نطاق أوسع
يتعلق بالتعاون مع المنظمات الإقليمية. وقد وُضع في الأشهر الأخيرة عدد من المبادئ المهمة
التي ينبغي أن يسترشد بها هذا التعاون، وذلك من خلال المناقشات التي أجراها رؤساء الدول
والحكومات خلال مؤتمر القمة العالمي المعقود في شهر أيلول/سبتمبر، ثم خلال اجتماع مجلس
الأمن في تشرين الأول/أكتوبر.

وكما تم إقراره خلال تلك المناقشات، تقوم المنظمات الشريكة بدور نشيط بصورة متزايدة في المساعدة على التصدي للتهديدات المحدقة بالسلام والأمن. ويصدق هذا بصفة خاصة على أفريقيا حيث يقدم الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنظمات الإقليمية الأفريقية الأخرى إسهاما حاسما، كما تبذل منظمات أخرى من خارج القارة، ولا سيما الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي مساهمة هامة.

وترحب الأمانة العامة بما تقدمه هذه المنظمات من مساهمة نص عليها في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وتتحدد مهمتنا في الوقت الراهن في البناء على هذه الأسس، والعمل جميعا من أجل صوغ تعاوننا مستقبلا بطريقة تحقق أقصى فعالية على المدى القصير وتعزز التعاون الدولي على المدى الطويل.

ولقد شجعت "الوثيقة الختامية" لمؤتمر القمة العالمي للمنظمات الشريكة على تطوير قدرات النشر السريع، والترتيبات الاحتياطية والانتقالية، وأيدت وضع خطة مدتها عشر سنوات لبناء القدرات مع الاتحاد الأفريقي، وحثت المنظمات الإقليمية التي لها قدرة وقائية أو قدرة على حفظ السلام على النظر في وضع هذه القدرات تحت تصرف نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية. وفي مرحلة لاحقة، أضفى مجلس الأمن زحما إضافيا على استكشاف سبل التعاون الإقليمي، باعتماده للقرار ١٦٣١ (٢٠٠٥) في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر.

وخلال مناقشات مجلس الأمن، حدد الأمين العام أربع أولويات لتعاون الأمانة العامة مع المنظمات الإقليمية.

أولا، لاحظ أهمية تعزيز القدرات الإقليمية، لا سيما في أفريقيا. ووصف الأمين العام شراكة الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي بكونها "أولوية استراتيجية". ورحب بالتزام مؤتمر القمة العالمي بدعم برنامج مدته عشر سنوات لتعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي، ودعا إلى إجراء "حوار مفتوح ومنتج مع الاتحاد الأفريقي وغيره من الشركاء الإقليميين" بشأن كيفية تنفيذ هذا البرنامج.

ثانيا، شدد على أهمية الفعالية. وحث الأمين العام على أن يكون تطوير قدرة حفظ السلام متآزرا بدل أن يكون مزدوجا أو ينافس بعضه بعضا، ولاحظ أن لشتى المنظمات الإقليمية مكامن قوة مختلفة، في الاستجابة السريعة أو المتينة أو في الاضطلاع بأنشطة تستخدم موارد كثيفة، وحث على أن نسعى إلى تحديد مكامن القوة هذه والبناء عليها.

ثالثاً، أكد الأمين العام على ضرورة أن يتجاوز التعاون حفظ السلام وبناءه، وأن يدرج منع نشوب النزاعات وحلها على نطاق أوسع. كما أكد ضرورة التركيز على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية في السلام، ولعل إنشاء لجنة لبناء السلام يساعد في ذلك.

وأخيراً، وهذا هو الأهم، أكد أن تطوير القدرة الإقليمية ينبغي أن يكرس النهج الجماعي تجاه الأمن ويعززها. وعلى غرار ما حث عليه الأمين العام، فإن بناء القدرة الإقليمية ينبغي أن "يعزز مقاصد الميثاق ومبادئه". وينبغي أن يفضي إلى تحقيق مكسب واضح في القدرة على تعزيز السلام والأمن، وألا يحل أيًا منا من مسؤوليته. بمقتضى الميثاق عن ضمان رد فعال في حالة النزاع، أينما نشب. ولا ينبغي أن يفضي إلى تآكل لإرادة المشاركة خارج الحدود الإقليمية، بما في ذلك عن طريق حفظ الأمم المتحدة للسلام، وهو الرمز المتفرد في قوته والحافز على التعاون الدولي من أجل السلام.

التنفيذ العملي

وبعد استعراض هذه المبادئ الواسعة النطاق التي ينبغي أن تسترشد بها جهودنا، أود الآن أن أناقش بعض الإجراءات العملية التي يمكن من خلالها للمجتمع الدولي أن يساعد في تطوير القدرة الأفريقية على بناء السلام.

وثمة نموذج رئيسي لتعزيز القدرة الأفريقية لحفظ السلام وضعه الاتحاد الأفريقي باعتماده لـ "خريطة الطريق" التي حظيت بتأييد دولي، ويرمي هذا النموذج، من خلال خطوات تدريجية، إلى إنشاء قوات احتياطية أفريقية ستكون في نهاية المطاف قادرة على التدخل في الحالات القصوى، من قبيل حالات الإبادة الجماعية، أو التصدي للعناصر المفسدة على مستوى أدنى لا يرد فيه المجتمع الدولي بسرعة. غير أن خريطة الطريق هذه لا يمكن أن يكون لها أثر إلا بالدعم المتواصل والسخي والمنسق.

ومنذ سنة خلت، أوجزت في تقرير للأمين العام عن تعزيز القدرة الأفريقية على حفظ السلام (A/59/591) اقتراحات مفصلة بشأن الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يساعد في تطوير القدرة الأفريقية على حفظ السلام في حدود هذا الإطار، وهي اقتراحات لا تزال صحيحة في نظرنا، ولاحظ التقرير أن الأمانة العامة يمكن أن تقدم مساعدة مباشرة في عدد من المجالات. وفي الوقت ذاته، أبرز الفكرة القائلة بأن هذه المسألة لا يمكنها أن تستوفي إلا جزءاً ضئيلاً من الشروط، وأن إحراز تقدم حقيقي سيتوقف على تقديم الدول الأعضاء لدعم واسع النطاق تعمل الأمانة العامة على تنسيقه.

وتشمل مجالات الدعم الوارد تناولها في التقرير ما يلي:

- تطوير المبدأ والتدريب، حيث يمكن للأمانة العامة أن تعزز المشاركة الأفريقية في العمليات، وكذا تنظيم تبادل للموظفين وإجراء التدريب اللازم؛
- تلبية الاحتياجات اللوجيستية، حيث يمكن للأمانة العامة أن تعزز تبادل المعلومات ووضع معايير مشتركة في مجال اللوجيستيات، أو ربما توفر الدعم التشغيلي المباشر، رهنا بتوفر التمويل اللازم؛
- تلبية احتياجات التخطيط، بما في ذلك الدعم التشغيلي المباشر وبناء القدرات عن طريق الأمانة العامة.

وخلال الأشهر الإثني عشر الماضية، بذلت جهود كبيرة في هذه المجالات، واستفادت من التعاون بين الأمم المتحدة والمانحين الثنائيين.

وركز معظم هذا الدعم على جهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى معالجة الأزمة في دارفور، وأنشأت الأمانة العامة خلية مساعدة تابعة للأمم المتحدة في أديس أبابا، وساعدت على تنظيم عملية لرسم خرائط حديثة جمعت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأفريقي. وساعدت هذه العملية الاتحاد الأفريقي على تحديد احتياجاته الواسعة النطاق في مجال بناء القدرات. وفي الوقت ذاته، قدم الاتحاد الأوروبي مساعدة لا غنى عنها عن طريق مرفق السلام الأفريقي.

ومن الأمثلة الأخرى للتعاون الوثيق مشاركة الأمم المتحدة في بعثات تقييم بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان التي يتولاها الاتحاد الأفريقي. ويجري هذا التقييم حاليا بغرض استعراض العنصرين المدني والعسكري للبعثة، وتشارك في البعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والولايات المتحدة وكذا شركاء آخرون.

وعززت هذه المبادرات بجهود أعم بذلها المجتمع الدولي لتعزيز قدرة حفظ السلام الأفريقية. فقد دعم المانحون الثنائون طائفة من برامج التدريب، في حين وفرت إدارة عمليات حفظ السلام الدعم التقني لغرف المتابعة التابعة للاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ونظمت جولات دراسية لموظفي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في نيويورك للاطلاع على إجراءات الأمم المتحدة في مجال منع نشوب النزاعات وإدارتها.

الخطوات التالية

وقد أسهمت هذه الجهود إسهاما بارزا في دعم استجابة الاتحاد الأفريقي في دارفور. غير أنه لا يمكن اعتبارها إلا بداية في التصدي لتحديات تعزيز قدرة حفظ السلام الأفريقية.

وثمة حاجة أكبر بكثير إلى الموارد لتحقيق تقدم ملموس. ولئن كان لمساعدة الاتحاد الأوروبي من خلال مرفق السلام دور حاسم، فإن هذه الأموال قد استنفدت تقريبا في الوقت الراهن، وظلت بالتالي محاولات الاتحاد الأفريقي، المدعومة من الأمم المتحدة، لتعبئة موارد إضافية من المانحين غير المنتمين إلى الاتحاد الأوروبي دون المستوى المتوقع بكثير، ويتعين أن يكون الدعم الثنائي سخيا ومتواصلا حتى لا يذهب هذا الاستثمار الأولي سدى في نهاية المطاف.

وعلى نفس المنوال، تشكل جهود الأمانة العامة، رغم تواضع حجمها، أقصى ما يمكن القيام به في نطاق الموارد المحدودة المتاحة. فالأمانة العامة في وضع يتيح لها مبدئيا تقديم المساعدة في عدد من مهام التنسيق، بما فيها مواءمة معايير التدريب، أو القيام بوظيفة تبادل المعلومات المتعلقة بجهود التدريب الثنائية، بغية الترويج لمفاهيم الشفافية وتعزيز الامتلاك المحلي لزماد المبادرة. غير أن هذه المهام الإضافية - و/أو أي تدريب مباشر أو مشاركة تشغيلية - ستتطلب المزيد من القدرة المخصصة.

وأخيرا، أود أن أؤكد، على غرار ما أبرزه الأمين العام، أن جهود تعزيز قدرة حفظ السلام الأفريقية من شأنها أن تعزز منظور الأمن الجماعي، بدل أن تضعفه.

ولئن كانت الاستجابة الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية أفضل خيار على الأرجح في بعض الحالات، فإن عمليات الأمم المتحدة قد تكون أمرا لا غنى عنه في عدد من المناطق، باعتباره وسيلة لضمان الاهتمام السياسي للقوى الكبرى ومشاركتها، أو للمساعدة في تلبية الاحتياجات عندما تواجه الاستجابة المحلية قيودا سياسية وعملية؛ أو لتسهيل استجابة متعددة الأبعاد حقا في حالات الحروب الأهلية المعقدة.

وينبغي أن تكون الدول الأعضاء من كافة المناطق مستعدة لتوفير القوات لهذه العمليات التي تؤكد الإرادة العالمية في حل النزاعات، والتي تتوقف قوتها العملية والسياسية على المشاركة الواسعة النطاق. ومن المهم التذكير بأن حفظة السلام الأفارقة يبذلون مساهمة قيّمة خارج قارتهم، بما في ذلك في مجالات لها موارد مهمة لحفظ السلام، من قبيل أوروبا والقارة الأمريكية، ويَحسُن بتلك المناطق الأخرى أن تكون مستعدة للمساعدة في أفريقيا.

خاتمة

ومجمل القول إنه لئن أحرز بعض التقدم، فإنه لا يزال من المتعين القيام بالشيء الكثير لتعزيز تطوير قدرة حفظ السلام الأفريقية. وقد وضعت رؤية واسعة للمستقبل، وحدد عدد من الإجراءات العملية، لا سيما في تقرير الأمين العام عن تعزيز قدرة حفظ السلام الأفريقية،

وهي إجراءات يمكن من خلالها تحقيق هذه الرؤية. غير أنه سيلزم توفير مساهمة جوهريّة ومتواصلة، وكذا تخصيص الموارد لإنفاذ الخطة التي المشار إليها، حتى يتأتى للمساهمين الأفارقة بالجنود والشرطة أن يقوموا بدورهم كاملاً في عملية حفظ السلام داخل قارتهم وخارجها سواء تحت القيادة الإقليمية أو تحت قيادة الأمم المتحدة.

وبالجمع بين التأهب لتعزيز قدرة حفظ السلام الأفريقية والإرادة المتواصلة لدى الدول غير الأفريقية في نشر القوات في القارة عند الضرورة، يمكن للمجتمع الدول بأجمعه أن يعزز هيكل نظام الأمن الجماعي المتوخى بمقتضى الميثاق. وإن الأمانة العامة لتتطلع إلى بذل مساهمتها في هذا الجهد.

الفريق العامل المخصص لمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها والتابع لمجلس الأمن

الحلقة الدراسية بشأن "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأفريقية في
ميدان السلام والأمن"

نيويورك، مقر الأمم المتحدة، قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٥ كانون الأول/
ديسمبر ٢٠٠٥

تحليل الآليات الأفريقية للسلم والأمن في سياق ميثاق الأمم المتحدة

بقلم الأستاذة مرغريت فوغت،

نائب مدير شعبة أفريقيا الثانية

إدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة للأمم المتحدة

- شهدت العقود القليلة الماضية تطورا تمثل في تزايد المشاركة الأفريقية في إدارة حالات السلم والأمن داخل المنطقة الأفريقية وفي شتى المناطق الفرعية، فالمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية كان السباق إلى وضع مجموعة من القواعد بشأن بارامترات التدخل الدولي في حالات النزاع، لا سيما في سياقات الحرب الأهلية وفي الحالات التي تعجز فيها دولة من الدول عن القيام بدورها وتحمل مسؤوليتها أو لا ترغب في ذلك. وحصل الجيل الأول من هذه التدخلات في السبعينات، عندما اقتنعت البلدان المجاورة لتشاد ومنظمة الوحدة الأفريقية بالتدخل سياسيا ثم عسكريا لإنهاء المأزق الناشئ عن محاصرة قوات المتمردين لنجامينا وتطويقها مما أفضى إلى ظروف إنسانية رهيبة في ذلك البلد. وتفاوضت نيجيريا ومنظمة الوحدة الأفريقية بشأن إنهاء الحصار، وأقنعت دافيد مالوم، الرئيس آنذاك، بالتخلي عن السلطة وتفاوضا بشأن ترتيب لتقاسم السلطة ونشر أول قوة لحفظ السلام تابعة لمنظمة إقليمية، يقودها تحالف للأعضاء الراغبين. ورغم أن هذه التجربة آلت إلى الفشل الذريع ولم يف المتمردون بالتزاماتهم وشنوا هجوما عسكريا جريئا أفضى إلى سحب قوات حفظ السلام الإقليمية، فإن هذه التجربة لم تمنع الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من التوصية بتدخل آخر للجماعة في ليبيريا عام ١٩٩٠، تحت قيادة تحالف للأعضاء الراغبين بغرض وقف هجمات المتمردين على مونروfia وإنهاء الهجمات الرهيبة على سكان ليبيريا المدنيين. وبعد ذلك بسنوات، تدخلت جنوب أفريقيا في ليسوتو لإحباط استيلاء الجيش على السلطة في مملكة

ليسوتو، ونشرت مع موزامبيق وإثيوبيا قوة شرطة في بوروندي تحت إشراف الاتحاد الأفريقي. وكان الغرض من القوة هو تسهيل نقل الحكومة الائتلافية إلى بوجمبورا. وكان هذا أمرا أساسيا لتنفيذ اتفاق أروشا وإجراء انتخابات تفضي إلى تشكيل حكومة للوحدة الوطنية في بوروندي.

- ووضعت المنظمتان الإقليميتان، الأفريقيتان، أي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية آنذاك، معايير جديدة للقيام بهذه التدخلات في مناطقها الفرعية، وأصبحت أفريقيا أول منطقة تعطي تفسيراً للفقرة (١) من المادة ٥٢ من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على ما يلي: "ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولي ما يكون العمل الإقليمي صالحاً فيها ومناسباً...". وفي الفقرة (٢) من المادة ٥٢، ينص الميثاق على أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تضع ترتيبات من هذا القبيل ينبغي أن تبذل قصارها من أجل التسوية السلمية لتلك المنازعات قبل أن تحيلها إلى مجلس الأمن. وعند قيامها بتدخلات عسكرية فعلية في حالات التزاع داخل المنطقة، تبرر المنظمات الإقليمية تدخلها بالأسباب التالية: (١) إنه نظراً للطابع الداخلي لتلك النزاعات، فإنها لا تطاوع التدخلات التقليدية للتسوية السلمية للمنازعات المنصوص عليها في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة؛ (٢) ونظراً لكون النزاعات تستهدف السكان المدنيين عمداً وتؤثر تأثيراً بليغاً على السكان المدنيين، فإن القادة الإقليميين ارتأوا أنه على عاتقهم "مسؤولية التدخل لأسباب إنسانية" إذ لا يمكنهم أن يقفوا مكتوفي الأيدي أمام نار ستأتي على منطقتهم؛ (٣) وأنها يرون أن هذه التدخلات إنما تتم في إطار المادة ٥٢ من ميثاق الأمم المتحدة التي تسمح للترتيبات الإقليمية بتحمل المسؤولية في تعزيز السلم والأمن.

- وأول جيل من تدخلات الترتيبات الإقليمية قام بها "تحالف للأعضاء الراغبين" نيابة عن المنظمات الإقليمية. وهكذا على سبيل المثال، فإن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا باعتبارها مؤسسة لم تكن تتولى تشغيلاً لإدارة عمليات فريق الرصد التابع لها في ليبيريا، بل تولت القيادة السياسية في مرحلة متأخرة نسبياً من العمليات، ويعزى ذلك في شطر منه إلى أن الجماعة الاقتصادية ومنظمة الوحدة الأفريقية لم يكن أي منهما يشكل الإطار السياسي ولا الإداري للقيام بتلك التدخلات، بل إنهما طوراً هذه الآليات مرحلياً، وحتى في الوقت الراهن، بعد سنوات من اعتماد آلية الجماعة الاقتصادية في عام ١٩٩٩ وآلية منظمة الوحدة الأفريقية في عام ١٩٩٨

والاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٢، لا تزال هذه الآليات إلى حد كبير في طور الاستكمال.

- ولأغراض هذه المناقشة، من المهم التأكيد على عدد من المبادئ: إن وضع الآليات الأفريقية لإدارة النزاعات إنما تم تصوره في إطار مسؤولية دولية أوسع عن إدارة السلم والأمن الدوليين، لا سيما في حالات الحروب الأهلية التي تستدعي إجراء خارجيا قويا لحماية المدنيين؛ فهذه التدخلات تشكلت بسبب ممانعة المجتمع الدولي الواضحة، لاسيما في أعقاب ما اعتبر ”دروسا مستفادة من الصومال“، في التدخل مرة أخرى في النزاعات الداخلية التي اعتبرت نزاعات غير ”ناضجة بما يسمح بالتدخل“ حيث لا تستدعي الظروف في الميدان الاستخدام الناجع لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام - حيث لا يوجد ثمة أي سلام يمكن حفظه. وأسفرت دروس الصومال عن ممانعة بيّنة لدى الدول غير الأفريقية الأعضاء في الأمم المتحدة في الموافقة على نشر قواتها في أفريقيا، فهذه الدروس - التي اعتبرها معينة - كانت مسؤولة جزئيا عن ممانعة المجتمع الدولي في التصرف في رواندا، مما أفضى إلى الإبادة الجماعية التي نعرفها جميعا حق المعرفة.

- وأضفى وضع الآليات الأفريقية لإدارة النزاعات طابعا رسميا ومؤسسيا على دور المناطق باعتبارها شريكة للأمم المتحدة في المسؤولية الدولية عن إدارة السلم والأمن؛ كما أنشئت الآليات في الإطار الأوسع للأمم المتحدة، لكي تندمج في الهيكل الدولي. وثمة جوانب مهمة في الأطر الإقليمية الأفريقية - فآلية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وآلية الاتحاد الأفريقي، باعتبارهما أكثر الأطر الإقليمية تطورا، تتجاوزان بوضوح نطاق ميثاق الأمم المتحدة إذ تنصان على أن الآليتين تعملان ولو بدون رضا البلد المضيف في الحالات المحددة بوضوح بالغ في بروتوكولاتهما - وهي حالات تهدد أمن قطاع كبير من السكان المدنيين في هذه البلدان - وقد أضفت هاتان الآليتان صيغة عملية على مفهوم ”مسؤولية الحماية“. كما أن الآلية الأفريقية، كلها في الوقت الراهن، تعكس أحكام ميثاق الاتحاد الأفريقي التي تعاقب على التغيير غير الدستوري للحكم وتمنع مشاركة البلدان الخاضعة للعقوبة في عمليات اتخاذ القرار في المنظمة.

- ولا تزال الآليات الأفريقية إلى حد كبير في طور الاستكمال لأن الأطر التنظيمية لإدارة العملية للعمليات التي تنشأ بموجب قرارات للمنظمات الإقليمية لا تزال في طور الصياغة. وما فتئت المنظمات الإقليمية الأفريقية تتخذ المبادرة في المراحل الأولية

للتزاعات داخل المناطق، باستضافة وقيادة المفاوضات السياسية لوقف الأعمال العدائية والإشراف على المراحل الأولى من عمليات النشر العسكري. ثم إن مفهوم تغيير إطار القوات الإقليمية والعمليات الإقليمية عن طريق الأمم المتحدة وكذا مفهوم العمليات المتعددة الأبعاد الذي يسمح بنشر أمتن للقوات عن طريق الأمم المتحدة لحماية المدنيين مفهومان بادرت إليهما الأمم المتحدة أول مرة، وأخذت زمام المبادرة من نمط التدخلات التي تقوم بها التجمعات الإقليمية الأفريقية للتصدي للتحديات الجديدة.

- ومن المهم أن تتبنى الأمم المتحدة هذه التطورات الشارعة في أفريقيا وأن تسعى إلى وضع إطار لمراقبتها وإدراجها في الإطار القانوني الدولي. ويلزمنا وضع قواعد أساسية تحكم التطبيق العملي لهذه المعايير الجديدة. وتدعو الآليات الأفريقية الجديدة كلها إلى ضرورة تأييد مجلس الأمن لولايتها. فينبغي أن تمارس الأمم المتحدة هذه المسؤولية بترو، وأن تعمل بصورة وثيقة مع مجالس السلام والأمن في المنظمات الإقليمية الأفريقية. وفي هذا الصدد، قد يطلب من الآليات أن تكفل الاتصال الواضح والمباشر بين هذه الأجهزة والأمم المتحدة. ثانياً، لا يزال من المتعين علينا أن نطور تطويراً كاملاً الروابط بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية من أجل دعم فعال لمنع نشوب النزاعات - وهذه أهم قيمة مضافة في الترتيب الإقليمي. ويمكن للمناطق أحياناً كثيرة أن تتدخل في مراحل مبكرة من النزاع، دون أن تتحمل تلك التبعة التي تنشأ عندما تطرح مسألة على جدول أعمال مجلس الأمن. وينبغي أن تسعى إدارة الشؤون السياسية إلى وضع قائمة واسعة من الترتيبات التي تسمح بتوثيق التفاعل مع الآليات الإقليمية الأفريقية وتمكن الأمم المتحدة من العمل مع المنطقة في مراحل مبكرة من النزاعات. أخيراً، ينبغي تشجيع التوجه الحالي نحو تعزيز قدرة المنظمات الإقليمية على الإدارة الفعالة لعمليات السلام، على غرار ما تقوم به الأمم المتحدة في دارفور، وهذا أمر مهم لأن المنطقة، لا سيما في المراحل الأولى من التدخل، لها ميزة نسبية في التصرف إذ كثيراً ما تكون قادرة على ممارسة قدر أكبر من الضغط على الأطراف وعلى تقليص لجوئها إلى الدعم الخارجي. وعندما تتولى الأمم المتحدة مسؤولية العمليات التي تجري في المنطقة، فإن إدارة عمليات نقل المسؤولية تلك يلزم أن تتم بعناية بطريقة لا تقوض مصداقية أو مركز الترتيب الإقليمي، وينبغي أن يكون الهدف هو مواصلة تطوير هذه القدرات في إطار قدرة دولية موسعة تستعمل احتياطياً عندما تكون ثمة حاجة إليها، غير أنه من جهة أخرى، وضمننا للمشاركة المتواصلة للأمم المتحدة في إدارة هذه العمليات، وكذا في توفير

الإشراف على وضع تأييد مجلس الأمن للمنظمات الإقليمية موضع التنفيذ، ينبغي أن يلح المجلس على تقديم تقارير دورية والقيام باستعراضات حتى يتأتى الاستعراض الجماعي للتقدم المحرز والتحديد الشفاف للحظة التي ينبغي فيها نقل مسؤولية إدارة جوانب من تلك العمليات إلى منظمة أخرى، ربما تكون هذه المنظمة هي الأمم المتحدة أو تحالف اللراغبين.

الفريق العامل المخصص لمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها والتابع لمجلس الأمن

الحلقة الدراسية بشأن "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأفريقية في
ميدان السلام والأمن"

نيويورك، مقر الأمم المتحدة، قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٥ كانون الأول/
ديسمبر ٢٠٠٥

تعليقات من: بول فان تونغرين

المدير التنفيذي للمركز الأوروبي لمنع نشوب النزاعات،

أمانة الشراكة العالمية من أجل منع نشوب النزاعات المسلحة

يرحب المركز الأوروبي لمنع نشوب النزاعات والشراكة العالمية من أجل منع نشوب
النزاعات المسلحة بهذه المناقشة ويعتقدان أنها تكتسي أهمية بالغة في عملنا الجماعي الرامي إلى
منع نشوب النزاعات المسلحة. وبالنسبة إلى أفريقيا، تكتسي مسألة تحسين كيفية التعاون بين
الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأفريقية أهمية بالغة في هذا الصدد.

وفي معرض مناقشة أشكال التعاون الجديدة، ينبغي ألا تُقصر تفكيرنا على
البروتوكولات وغيرها من الآليات الرسمية وحدها؛ بل ينبغي مناقشة سبل جديدة والنظر
فيها، كما يتعين علينا أن ننظر في الكيفية التي يمكن بها إشراك أصحاب المصلحة الآخرين
المهمين، بمن فيهم الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني، وهذه النقطة غائبة في قائمة المسائل
البالغة الأهمية في الفقرة ١٠ من ورقة المفاهيم، وهي مشاركة أصحاب المصلحة الآخرين،
من قبيل المجتمع المدني، والتركيز على منع نشوب النزاعات وكذا إقامة نظام محكم للإنذار
والاستجابة المبكرين.

الاعتراف بأهمية دور المجتمع المدني

لقد اعترف قرار مجلس الأمن ١٦٢٥، المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر، أهمية أدوار الدعم
التي يمكن أن يقوم بها المجتمع المدني في منع نشوب النزاعات وضرورة إدراج كل المساهمات
الممكنة من المجتمع المدني المحلي (الصفحة ٩). وأكدت هذه النقطة في البيان الرئاسي الصادر
عن المناقشات المفتوحة لمجلس الأمن بشأن دور المجتمع المدني في منع نشوب النزاعات والتي
تمت في ٢٠ أيلول/سبتمبر.

وإننا بصفتنا شراكة عالمية لمنع نشوب النزاعات المسلحة بدأنا نرى إقراراً متنامياً بهذا الدور، غير أنه لا بد من تعزيزه وزيادته. وفي تقرير الأمين العام المعنون "منع نشوب النزاعات المسلحة"، حث المنظمات غير الحكومية المهتمة بمنع نشوب النزاعات على أن تنظم مؤتمراً دولياً للمنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية والدولية بشأن دورها في منع نشوب النزاعات والتفاعل مستقبلاً مع الأمم المتحدة في هذا المجال. واستجابة لهذه الدعوة، نظمت منظمات المجتمع المدني في كل أنحاء العالم صفوفها في السنة التالية وشكلت الشراكة العالمية من أجل منع نشوب النزاعات المسلحة. وبعد ثلاث سنوات من الحوار والتشاور والبحث في كل أنحاء العالم، صيغت ١٥ خطة عمل إقليمية وخطة عمل عالمية شاملة بشأن منع نشوب النزاعات، وقدمت خطط العمل هذه في المؤتمر العالمي المعقود هنا بالأمم المتحدة في تموز/يوليه من هذه السنة تحت عنوان "من رد الفعل إلى المنع - المجتمع المدني يصوغ شراكات لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام".

التركيز على منع نشوب النزاعات

ركز النقاش في مجلس الأمن في ١٤ أيلول/سبتمبر بصفة رئيسية على تعزيز فعالية مجلس الأمن في مجال منع نشوب النزاعات، لاسيما في أفريقيا، وأعتقد أنه من الملائم تأكيد بعض الفقرات ذات الصلة من القرار ١٦٢٥ في التحضير لمناقشة مجلس الأمن التي ستتم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، بما فيها الفقرة ٢ من المنطوق المتعلقة بتعزيز قدرات الأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات بدعم القدرات الإقليمية ودون الإقليمية على الإنذار المبكر، في جملة أمور.

ويتعهد قراراً مجلس الأمن ١٦٢٥ كذلك (في الفقرة ٤ من المنطوق) بتشجيع إنشاء برنامج فعال لمنع نشوب النزاعات يقوم على أساس استراتيجية شاملة. وهذا ما يكتسي أهمية قصوى وينبغي إدراجه في إطار التعاون مع المنظمات الإقليمية الأفريقية.

الإنذار المبكر

وفي إطار الشراكة العالمية، فإن شريكنا في غرب أفريقيا هو شبكة غرب أفريقيا لبناء السلام. وقد وضعت مذكرة تفاهم مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأنشأت مكتب اتصال في أبوجا، وترصد الشبكة المعلومات المتعلقة بالانتخابات وحقوق الإنسان وشتى المسائل السياسية والاجتماعية الاقتصادية من خلال اتصالاتها بطائفة واسعة من الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني، ويجمع مركز لرصد السلام المعلومات ويقدمها إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وتجري تداريب مشتركة لموظفي منظمات المجتمع

المدني والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وتتمثل النواتج في تقديم عروض عن السياسات والقيام بتقييمات للمخاطر وتقديم تقارير عرضية، في جملة أمور، وتبدي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا اهتماما بهذا التعاون وهذه المعلومات لأن المجتمع المدني كثيرا ما تكون له في مرحلة مبكرة معلومات جيدة عما يحصل وعما إذا كانت التوترات ستتفاقم، وقد يكون هذا النموذج مفيدا في مناطق أخرى بأفريقيا كذلك.

وينبغي جمع معلومات الإنذار المبكر بطريقة منتظمة ومنظمة ومنسقة وشمولية، استنادا إلى المعلومات المفصلة المستمدة من الميدان. ونعتقد أن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وتقاريرها الفصلية عن الإنذار المبكر/العمل المبكر، تفي بتلك الاحتياجات إلى حد كبير ولربما ينبغي جعلها وكالة رائدة لمنظومة الأمم المتحدة في جمع إشارات الإنذار المبكر وتحليلها واقتراح الردود لمنع نشوب النزاعات.

لجنة بناء السلام

من نتائج مؤتمر القمة العالمي الأخير إنشاء لجنة لبناء السلام، وإننا نرحب بلجنة بناء السلام ونأمل أن تسهم إسهاما جيدا اشتدت الحاجة إليه في بناء السلام. ومن الأسئلة المفتوحة الكيفية التي سترتبط بها اللجنة بالمنظمات الإقليمية.

ونود أن نتطرق باختصار إلى أربع مسائل ذات أهمية ونأمل أن يتم تناولها في الأشهر المقبلة:

- البعثات إلى الميدان. نحث اللجنة على أن تتشاور في مرحلة مبكرة مع المجتمع المدني في البلدان التي تزورها وأن تضع آلية للتعاون بين لجنة بناء السلام والمجتمع المدني،
- الصندوق. إن مبلغ ٢٥٠ مليون التي أوصى به الفريق الرفيع المستوى لا يكفي بتاتا، إذا أخذنا في الاعتبار احتياجات بلدان من قبيل أفغانستان وليبيريا والسودان والعراق، فينبغي أن يكون الصندوق أكبر بكثير،
- الموظفون. ينبغي أن يتألف مكتب دعم بناء السلام التابع للجنة بناء السلام من أناس على درجة عالية من المؤهلات والخبرة، لكن ينبغي في آن واحد أن يوفر له الموظفون من شتى الإدارات والوكالات. ويحتمل ألا يخصص لمكتب دعم بناء السلام ما يكفي من الموظفين وألا يخصص له ما يلزم من موظفين محنكين، ولا يكفي أيضا تخصيص عشرين شخصا للقيام بهذه المهام الجسام.

- الولاية. إن منع نشوب النزاعات هو صلب ولاية الأمم المتحدة لكنها غير مدرجة في ولاية لجنة بناء السلام، فلا يزال منع نشوب النزاعات "ثغرة فاعرة" في منظومة الأمم المتحدة، على غرار ما ورد على لسان الأمين العام.

وقد عقد الاجتماع السادس الرفيع المستوى بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في الأمم المتحدة في نهاية تموز/يوليه هذه السنة. وأكد المشاركون في هذا الاجتماع على أهمية دور لجنة بناء السلام في منع نشوب النزاعات. فعندما تصبح اللجنة كيانا يشتغل، فإنه ينبغي أن تنظر في كيفية تعزيز ولاية منع نشوب النزاعات أيضا.

تعزيز الهياكل الدائمة المفضية إلى السلام

في إطار التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ثمة أيضا مسألة هامة يتعين النظر فيها ألا وهي كيفية تعزيز هياكل دائمة تفضي إلى السلام والاستقرار. ونعتقد أن إنشاء محفل وطني للمجتمع المدني معني ببناء السلام والمصالحة، على غرار ما يجري إنشاؤه في بلدان غرب أفريقيا، يمكن أن يكون أداة صالحة في هذا الصدد.

٢٠١٠

وسيتم استعراض أداء لجنة بناء السلام في عام ٢٠١٠. ومن المهم الوقوف بعد خمس سنوات على حال هذه "الثغرة الفاعرة". غير أنه إلى جانب بناء السلام، ثمة وظيفة أخرى بالغة الأهمية هي منع نشوب النزاعات وهذه الوظيفة لم تجد بعد المكان اللائق بها داخل الأمم المتحدة. وهذا ما يتعين إصلاحه في السنوات القادمة.

وتعتبر التنمية أكثر من أي وقت مضى مسألة مترابطة ومتآزرة مع السلام والأمن وحقوق الإنسان. ففي ٢٠١٠ سيكون لنا استعراض آخر لعملية الأهداف الإنمائية للألفية وسنرى كيف ستستمر بعد عام ٢٠١٥. فبعد عام ٢٠١٥، ينبغي ربط عملية الأهداف الإنمائية للألفية ربطا وثيقا بالسلام والأمن، وهكذا سيكون عام ٢٠١٠ اللحظة المناسبة لاستعراض مكانة بناء السلام ومنع نشوب النزاعات في الآلية المؤسسية للأمم المتحدة والكيفية التي ينبغي بها ربط عملية الأهداف الإنمائية للألفية بعد عام ٢٠١٥. بمنع نشوب النزاعات وبناء السلام.

الاعتراف المتزايد بترباط هذه المسائل

وفي الوقت ذاته، ما فتئ يعترف بضرورة أن يتصرف العديد من أصحاب المصلحة بقدر أكبر من التعاون. ولا بد أن تتعاون الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والحكومات والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين ويحددوا آليات مشتركة وبنوها. ولذلك نقترح أن تنظم الأمم المتحدة "مؤتمرا للأطراف ذات المصلحة" في عام ٢٠١٠ بشأن "منع نشوب

التراعات وبناء السلام والتنمية“. وينبغي أن تكون المنظمات الإقليمية من الشركاء البالغين الأهمية في هذه المناسبة، وينبغي أن يتوخى هذا المؤتمر ”وضع نهج منسجم ومتكامل لمنع نشوب التفاعات المسلحة“ على غرار ما اقترح في الفقرة ٧٥ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي.

الفريق العامل المخصص لمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها والتابع لمجلس الأمن

الحلقة الدراسية بشأن "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأفريقية في
ميدان السلام والأمن"

نيويورك، مقر الأمم المتحدة، قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٥ كانون الأول/
ديسمبر ٢٠٠٥

تعليقات

للسيد فاسو غوندن،

المدير التنفيذي للمركز الأفريقي للحل البناء للنزاعات

(أكورد، جنوب أفريقيا)

السيد الرئيس،

أصحاب السعادة،

حضرات الزملاء،

لديّ خمس ملاحظات أود إبداءها بشأن الموضوع المعروض علينا. وأود أن أستهل
تعليقاتي بالقول إن المركز الأفريقي للحل البناء للنزاعات هو منظمة أفريقية لأخصائي إدارة
النزاعات لها ثلاث عشرة سنة من التجربة الميدانية في النزاعات الأفريقية والدولية. وبصفتنا
مستشارين متخصصين في النزاعات دعمنا رسمياً الرئيس السابق ماسيري وفريقه في التدخل
المتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية كما دعمنا الرئيس السابق مانديلا وفريقه في تدخله
المتعلق ببوروندي. وفي سياق مماثل، وبصفتنا مؤسسة متخصصة في التدريب على إدارة
النزاعات، أجرينا تدريبات في البعثات لفائدة بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا وبعثة
منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة
والهرسك، وأخيراً دربنا ما يزيد على عشرين من كبار قادة البعثات في إدارة الأمم المتحدة
لعمليات حفظ السلام في الجوانب ذات الصلة بحفظ السلام. وبالإضافة إلى ذلك، أعدنا
عدة مجموعات من المتمردين في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي للمفاوضات
السياسية التي رعاها الرئيسان ماسيري ومانديلا. ولا نزال نقوم بدور فعلي في الميدان في عدة
بلدان منها أنغولا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان والصومال. ولذلك

فإن تعليقاتي ستقتصر على هذه التجارب وعلى علاقات العمل الوثيقة مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية.

سيدي الرئيس، إننا نقر ولا زلنا ندعم مبدأ أولوية الأمم المتحدة باعتبارها سلطة شاملة في كل حالات النزاع التي تتطلب تدخلا لصون السلم والأمن والاضطلاع بمسؤوليتها العالمية عن حماية المواطنين الأبرياء.

وفي سياق أفريقيا، وفي إطار تعزيز الحلول الأفريقية للتحديات الأفريقية، نقر وندعم أولوية الاتحاد الأفريقي، في إطار الولاية التي تخوله إياها الأمم المتحدة عندما يكون الأمر ممكنا ومستصوبا، باعتباره السلطة القارية الشاملة في كل حالات النزاع التي تتطلب صون السلم والأمن، واحترام وصون السلطة السيادية لدولة أمة، والأهم من هذا، للاضطلاع بمسؤوليته القارية الأولى عن حماية المواطنين الأبرياء.

وباعتبارنا من هيئات المجتمع المدني، نرى أن لنا دورا تكميليا في دعم كافة الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات وتحويلها وإدارتها في إطار بارامترات ميزاتها النسبية وعلى أساس الاحتياجات المحددة في حينه، السيد الرئيس، في الوقت الحاضر الذي تتسم فيه معظم النزاعات بكونها نزاعات داخل الدول والقليل منها يعد نزاعات فيما بين الدول، لا يمكن أن يبذل مساهمة متميزة إلا طائفة متعددة من الأطراف الفاعلة التي تتمتع بميزة نسبية معترف بها وبالتالي فإن هذه المبادرة التي تتيح لنا اليوم إطلاعكم على هذا المنهاج للسعي إلى إيجاد حلول هي مبادرة جاءت في وقتها وتلائم الإجراءات التصحيحية المطلوب.

السيد الرئيس، بعد أن أوجزت المبادئ والتفاهات التي يقوم عليها منع نشوب النزاعات وتحويلها وإدارتها، أود أن أبرز بإيجاز المشكل القائم في حالة إفريقية ثم أقدم بعض التوصيات التي آمل أن تغني هذا النقاش الهام.

والحالة الإفريقية تتعلق ببوروندي، فعلى أن ندرس سبب اندلاع النزاع العنيف والطويل الأمد في بوروندي، وهذا ما أنوي القيام به بإيجاز. ولماذا تأخر حل النزاع، ووضع ترتيبات انتقالية، وما هو دور الحكومة المنتخبة شرعيا وكيف يمكننا، نحن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومنظمات المجتمع المدني وما شابهها أن تتعامل معها، وأخيرا كيف يمكن أن يضطلع كل منا بدوره وما هي الميزات النسبية في تعمير هذا البلد في الفترة اللاحقة للنزاع.

أولا، سبب نشوب النزاع العنيف. إن شعب بوروندي ليس عنيفا بطبعه. وكما تبين من الأحداث المأسوية الأخيرة في فرنسا وأستراليا، إننا إذا تجاهلنا الإنذار المبكر في أي مكان من العالم ولم نتصد له بإجراءات مبكرة فإن المظالم قد تنقلب إلى نزاع عنيف. فلقد أخفقنا في الاستفادة من دروس عدة عمليات إبادة جماعية في بوروندي وبالتالي خذلنا شعب

بوروندي. ولذلك فإن أول توصية هي الدعوة إلى المزيد من التعاون بين شتى مصادر الإنذار المبكر الذي ينبغي أن يصب بعدئذ في قناة السلطة التي تتولى المسؤولية العامة وتمتع بسلطة التدخل. وفي حالة أفريقيا، يجب أن يوجه هذا التعاون والتآزر لدعم وتعزيز قدرة آلية الاتحاد الأفريقي للإنذار المبكر.

ثانياً، إن السبب الذي يجعل النزاع يتطور ويطول أمدته رغم الجهود القصوى التي يبذلها المتدخلون هو أن المتدخل المأذون له بذلك شرعياً، على غرار ما كان عليه الأمر في بوروندي، لا يُدعم بكافة الموارد للقيام بالمهمة كما يواجه تحدياً يتمثل في كون الدور المركزي الذي يقوم به لا يحظى باحترام الخاص والعام. وبالتالي فإن العديد من الأحداث العرضية تقوض دور الوسيط المفوض وتعطي الأطراف المتحاربة فرصة لإطالة أمد النزاع لسنوات عدة في معظم الحالات. فلا بد من الاعتراف بضرورة تحسين التنسيق وإبداء التقدير والاحترام للدور المركزي للوسيط المعين حسب الأصول، وفي هذا السياق فإن التوصية الثانية هي أن تدعم الأمم المتحدة فريق الحكماء الذي يعد أداة تقرر في آن واحد التقاليد والثقافة الأفريقية ونموذجاً مقبولاً عالمياً للاستعانة بالقادة المحنكين المتمتعين بمصداقية الذين يوظفون حكمتهم في معالجة حالات النزاع. ويتعين على الأمم المتحدة، في قيامها بدور الحكومة العالمية، أن تتعامل بحزم على السواء مع المحسنين والمسيئين الذين يقوضون عن غير قصد أو عنوة دور المتدخل.

ثالثاً، يتعين علينا أن نلتزم الحذر في تصور أدوارنا في مرحلة انتقالية ولاسيما في الطريقة التي نحدد بها علاقتنا مع بعضنا البعض وفي الرسائل التي نوجهها إلى السكان المحليين، فخلال المرحلة الانتقالية في بوروندي تم التعامل بصورة سليمة مع وصول المراقبين العسكريين الأفارقة في بوروندي تحت إشراف ممثل الاتحاد الأفريقي في بوروندي. وارتئي أن الاتحاد الأفريقي أن يتبوأ الصدارة باعتباره سلطة في بوروندي، وهذا ما تم فعلاً، وعند حلول الأمم المتحدة، سلمت سلطة السلم والأمن إلى الأمم المتحدة. وللأسف، بدا دور بعثة الاتحاد الأفريقي في بوروندي فيما بعد كما لو أنها تراجعت إلى مرتبة الأخ اليتيم والمُعدم أمام بعثة الأمم المتحدة المتمتعة بقدر أكبر من الموارد ولم تعتبر بعثة الاتحاد الأفريقي شريكاً متعاوناً ومؤازراً. ولعل المسؤول الوحيد عن هذه الحالة غير المريحة هو انعدام علاقة محددة بوضوح بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على غرار ما لاحظته الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره إلى الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة (A/59/285)، على اعتبار الطابع المتغير للاتحاد الأفريقي عن سلفه منظمة الوحدة الأفريقية. ولذلك فإن التوصية الثالثة يتعين أن تتمثل في ضرورة التعجيل باستعراض وإعادة تحديد للعلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لاسيما فيما يتعلق بالتعاون والتآزر في البعثات المشتركة.

رابعاً، نحن في حاجة إلى التفكير في دور الحكومة المنتخبة شرعياً ومؤيديها ورعاها ومن بينهم هذه الهيئة المبجلة، هيئة الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي ومنظمات المجتمع المدني من قبيل المركز الأفريقي للحل البناء للمنازعات والمناخين وغيرهم من أصحاب المصلحة المتعددي الأطراف والشائين. وكما أننا اعترفنا بأولوية الأمم المتحدة أو الاتحاد الأفريقي عند الاقتضاء وأقررنا بهذا التفاهم، فإن علينا أن نعترف بأولوية الحكومة المنتخبة حسب الأصول بإرادة شعبها، في أن تمارس سلطتها السيادية على شعبها وحدودها. ويجب تعزيز طرائق التشاور والتعاون والتآزر على أساس تفاهات مبكرة بأولويات وتوقعات الحكومة المنتخبة حسب الأصول وشعبها. فالفرق الراهن بين آراء حكومة بوروندي بشأن الانسحاب التدريجي لعملية الأمم المتحدة في بوروندي والواردة في عرضها أمام مجلس الأمن بالأمم المتحدة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ والآراء المعرب عنها في قرار المجلس تهمدد بصرف الأنظار دون مبرر عن التحديات الرئيسية التي تواجهها الحكومة وشركاؤها، بما في ذلك الأمم المتحدة، في تعمير البلد.

وفي هذه الحالة، ثمة نهج آخر يمكن أن يكون مفيداً مستقبلاً ويتمثل في زيادة التعاون بين مجلس الأمن بالأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن بالاتحاد الأفريقي، حيث يمكن فحص مسائل حساسة من قبيل العزة والسيادة الوطنيتين في المنطقة، بل ويمكن إجراء جلسات مشتركة بين الهيئتين تتيح للدولة العضو أن تحس بأن من هم أقرب إلى المشكل وأكثر إطلاعاً عليه قد أتاحت لهم الفرصة للتداول بشأن الشواغل المتعلقة بتلك التحديات وتعقيدها، فهذا التعاون بين مجلسي الأمن لا يمكنها إلا أن تعزز جهود السلام كما أن إشراك الأطراف المعنية قاعدة مقبولة عالمياً في حل الخلافات. ولذلك فإن التوصية الرابعة، السيد الرئيس، هي تطوير جهد يشكل سابقة للنظر على جناح السرعة في طرائق وآليات القيام، عند الضرورة والاستصواب، بعقد اجتماعات مشتركة لمجالس الأمن العالمية والإقليمية التي تكون المسألة نفسها معروضة عليها وتكون لها مصلحة فيها وتضطلع بالمسؤولية تجاهها.

وأخيراً، السيد الرئيس، إنني لا أريد أن أظن في هذه النقطة، بل أكتفي بالقول، إن من المهم للغاية أن تقوم الأمم المتحدة ووكالتها التي أنيطت بها مهمة دعم التعمير اللاحق للنزاع، بمواءمة جهودها مع آلية الاتحاد الأفريقي للتعمير اللاحق للنزاع حتى يكون ثمة اتساق وتنسيق، لا ازدواجية وتزاحم في الاستجابة لما تحدده الحكومة ذات السيادة من أولويات في تعمير بلدها، ولعل أحسن حالة تجريبية لهذا التعاون هي بوروندي، ولذلك فإن توصيتي الختامية، السيد الرئيس، هي التعجيل بإنشاء فرقة عمل مشتركة لآليات المختصة في الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للتعمير اللاحق للنزاع وذلك للتداول وتبادل الخبرات والموارد تحضيراً لأدوارهما المتكاملة.

السيد الرئيس، أشكركم على دعوتنا للمشاركة في هذه المناقشة الهامة، إننا شركاء في هذه القضية النبيلة سواء بمحض الصدفة أو بالعناية الربانية أو بحكم المسؤولية الأخلاقية، إن شعوب أفريقيا، وهي تقضي مآربها اليومية قد لا تكون على علم بمداواتنا ... فعلينا على ألا نتركها في غفلة من أمرها بل علينا أن نشعرها بأننا لن نخذلها،
شكرا لكم.

الفريق العامل المخصص لمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها والتابع لمجلس الأمن

الحلقة الدراسية بشأن "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأفريقية في
ميدان السلام والأمن"

نيويورك، مقر الأمم المتحدة، قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٥ كانون الأول/
ديسمبر ٢٠٠٥

تعليقات

بشأن "بناء القدرات للآلية (الآليات) الأفريقية للسلام والأمن"

بقلم الأستاذ شبارد فورمان،

مدير مركز التعاون الدولي التابع لجامعة نيويورك

أشكركم السيد الرئيس.

١ - لقد حظيت بشرف التحدث من قبل في اجتماعات للفريق العامل المخصص بناء
على دعوة حكومة بنن، ويسرني بالغ السرور أن أحضر اليوم هذا الاجتماع الهام.

٢ - وفي هذا الوقت الوجيز المتاح لي، أود أن أؤكد بادئ ذي بدء ثلاثة مبادئ مستمدة
من المناقشات السالفة في هذه الجلسة وفي مناقشات هذا الصباح ثم أن أعرض مقترحا محمدا
لتحقيق الهدف الهام المتمثل في بناء السلام.

٣ - والمبادئ الثلاثة هي:

(١) علينا ألا نتصور بناء في صيغة وصاية وحيدة البعد. فثمة حالات يمكن فيها
للمنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية أن تتفوق فيها على المؤسسات العالمية، وينبغي
التماس المعرفة في الاتجاهين. وسننجز الشيء الكثير إذا كنا نفكر في إطار شراكات
ذات مسؤولية مشتركة ونحدد أفضل السبل لبناء القدرات التي يمكن تقاسمها عالميا وإقليميا
ووطنيا.

(٢) إن التنسيق بين المانحين الثنائيين والفاعلين الدوليين - الأمم المتحدة والبنك
الدولي ومجموعة الثمانية والاتحاد الأوروبي - ضروري لمضاهاة وتعزيز الجهود الهامة التي
تبذلها المنظمات الأفريقية وذلك لتحسين العمل الجماعي.

(٣) بناء القدرات للعناصر المدنية في عمليات السلام يستلزم أن تولى له نفس الأهمية التي تولى للتأهب العسكري.

٤ - وأود الآن أن انتقل إلى توصية محددة بشأن بناء القدرات المدنية. فكل من عمل منا مع الاتحاد الأفريقي واللجان الاقتصادية الإقليمية يعلم أنها تعاني الأمرين في سعيها إلى تلبية طلب ملحّ بقدر من الموارد بشرية محدودة للغاية، ناتجة هي ذاتها عن قيود في الميزانية وعن استقطاب الموظفين الأكفاء لشغل مناصب في الخارج.

٥ - وللعمل على معالجة مشكل الموظفين القديم العهد، وضعت الدكتورة فونغي أولونيساكين من كينغس كوليغ مقترحا عمليا ممتازا لإنشاء مجموعة من واضعي السياسات والممارسين من ذوي المؤهلات العالية للعمل في المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية.

٦ - وفي الوقت الراهن، قد يبدو من غير اللائق بي أن أعرض هذا المقترح. محضر الدكتورة أولونيساكين، غير أن الصدفه اقتضت أن أدرج في البرنامج وألا أجد غضاضة في أن أؤيد تأييدا قاطعا مقترحها بطرق قد تكون هي أكثر ممانعة في الأخذ بها. وأود أن أقول إنني وزملائي في مركز التعاون الدولي والأكاديمية الدولية للسلام الذين تفضلت الدكتورة أولونيساكين بإشراكهم في هذا المقترح، متحمسون له للغاية.

٧ - وباختصار، تقترح الدكتورة أولونيساكين، أن يتم خلال فترة العشر سنوات التي اقترحها الأمين العام، إنشاء إطار أولي لا يقل قوامه عن مائة شخص من القارة الأفريقية للعمل على معالجة قيود الموارد البشرية في الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية. وسيعمل هذا البرنامج على النحو التالي:

٨ - في السنة الأولى، سيتم بعناية اختيار عشرة طلبة للدراسة في معهد كينغس كوليغ، وذلك بالتعاون مع مراكز التفوق في أفريقيا، وسيشاركون في برنامج جامعي شامل وقائم الذات يغطي كافة المجالات الرئيسية في دعم السلام، بما فيها المنع وحفظ السلام وبناءؤه، مع التركيز بصفة خاصة على الرابطة بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان. ويمكن لطلبة الجامعات الأفريقية أن يتقدموا بطلباتهم أو أن ترشحهم إدارتهم أو أجهزتهم الأكاديمية.

٩ - وفي السنة الثانية، سيشارك الطلبة في بحوث السياسات العامة في مركز التعاون الدولي أو الأكاديمية الدولية للسلام أو في مؤسسة أخرى يوجد مقرها في نيويورك، مضطلعين بتدريب عملي. بمشاركة مع إدارة معينة أو برنامج أو وكالة متخصصة للأمم المتحدة حتى يطلعوا على أعمال الهيئة العالمية.

١٠ - وفي السنة الثالثة والرابعة، سيطلب من المشاركين في البرنامج بمقتضى ترتيب تعاقدى أن يعودوا إلى أفريقيا للعمل في المرحلة الأولى في الاتحاد الأفريقي، ثم بعد أن يشارك عدد كاف منهم في هذا البرنامج، سيعملون في المنظمات الأفريقية دون الإقليمية الأخرى.

١١ - ولتمويل برنامج بهذا الحجم، ستكون ثمة حاجة إلى التزام كبير ومتواصل من المانحين الدوليين، بيد أنه من الأساسي أن تحقق بفعالية أهداف تعزيز قدرة الآلية (الآليات) الأفريقية، وإننا في مركز التعاون الدولي ملتزمون بمساعدة الدكتوراة أولونيساكين على حشد الموارد اللازمة لما نعتقد أنه سيكون مساهمة فعالة في السلم والأمن بأفريقيا.

دعوة

يدعو رئيس الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها والتابع لمجلس الأمن

إلى حلقة دراسية

حول موضوع: "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأفريقية في ميدان السلم والأمن"

بتاريخ: ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، من الساعة ٩/٤٥ إلى الساعة ١٣/٠٠ ومن الساعة ١٥/٠٠ إلى الساعة ١٧/٠٠

مكان انعقادها: مقر الأمم المتحدة بنيويورك: قاعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، (انظر غرفة الاجتماع في يومية الأمم المتحدة تحت برنامج مجلس الأمن)

وستدرس ثلاثة بنود رئيسية خلال الحلقة الدراسية، وهي:

- عرض عن الآلية (الآليات) الأفريقية للسلم والأمن؛ (المتكلم الرئيسي: الرئيس ألفا عمر كوناري، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي) (تم توجيه الدعوة إليه)؛

- الآلية (الآليات) الأفريقية للسلم والأمن في إطار النظام الجماعي للسلم والأمن الذي وضعه ميثاق الأمم المتحدة؛ (المتكلم الرئيسي: سعادة السير إمبر جونز باري، السفير فوق العادة والمفوض، الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)؛

- بناء القدرات للآلية (الآليات) الأفريقية للسلم والأمن؛ (المتكلم الرئيسي: سعادة السيد الهادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام).

وستعقد الحلقة الدراسية في جلستين واحدة في الصباح والأخرى بعد الظهر، ويرحب في الحلقة الدراسية بكافة أعضاء الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها وصناديقها والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى.

وستعقب عروض المتكلمين الرئيسيين والمشاركين في مناقشة تفاعلية غير رسمية بشأن المسائل التي تم تناولها، ويطلب من المشاركين أن يساهموا مساهمة نشيطة في المناقشة التفاعلية ببيانات وتعليقات و/أو أسئلة قصيرة. وستوفر الترجمة الشفوية (باللغتين الانكليزية والفرنسية).

كما سترفق ورقة مفاهيم وغودج لتأكيد المشاركة.

الرئيس: سيمون ب. إدوهو، السفير، الممثل الدائم لجمهورية بنن لدى الأمم المتحدة

الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها التابع لمجلس الأمن

الحلقة الدراسية

بشأن "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأفريقية في ميدان
السلم والأمن"

نيويورك، مقر الأمم المتحدة، قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٥ كانون الأول/
ديسمبر ٢٠٠٥

جدول الأعمال الأولي

١٠/٠٠ - ٩/٤٥ كلمة ترحيبية لرئيس الفريق العامل المخصص التابع لمجلس
الأمن: سعادة السيد سيمون ب، إدوهو، السفير، الممثل الدائم
لجمهورية بنن لدى الأمم المتحدة

١١/٣٠ - ١٠/٠٠ الجلسة الأولى: عرض عن الآلية (الآليات) الأفريقية
للسلم والأمن

ملاحظات تمهيدية لرئيس الجلسة المشارك، سعادة الأستاذ إبراهيم
غمباري، وكيل الأمين العام لإدارة الشؤون السياسية، الأمانة
العامة للأمم المتحدة

المتكلم الرئيسي:

الرئيس ألفا عمر كوناري، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي
(مدعو):

المشاركون في المناقشة:

سعادة الأستاذة جوديث مبولا باهيموكا، السفيرة فوق
العادة والمفوضة، الممثلة الدائمة لجمهورية كينيا لدى
الأمم المتحدة؛

سعادة السيد بيتر ماورر، السفير فوق العادة والمفوض،
الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة

سعادة السيد أبوبكر إبراهيم أباني، السفير فوق العادة
والمفوض، الممثل الدائم لجمهورية النيجر لدى الأمم
المتحدة

السيد فاسو غوندن، المدير التنفيذي للمركز الأفريقي للحل
البناء للمنازعات (أكورد - جنوب أفريقيا)

الجلسة الثانية - عرض عن الآلية (الآليات) الأفريقية للسلم
والأمن في إطار نظام السلم والأمن الجماعيين الذي وضعه ميثاق
الأمم المتحدة ١١/٣٠ - ١٣/٠٠

تحليل تمهيدي لتطورات الآلية الأفريقية للسلم والأمن، مقدم من
الأستاذة مارغريت فوغت، نائبة مدير شعبة أفريقيا الثانية، الأمانة
العامة للأمم المتحدة

المتكلم الرئيسي:

سعادة السير إمير جونز باري، السفير فوق العادة
والمفوض، الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وأيرلندا الشمالية، رئيس مجلس الأمن

المشاركون في المناقشة:

سعادة السيد ماجد عبد الفتاح عبد العزيز، السفير فوق
العادة والمفوض، الممثل الدائم لجمهورية مصر العربية لدى
الأمم المتحدة؛

سعادة السيد ماغديش كونجول، السفير فوق العادة
والمفوض، الممثل الدائم لجمهورية موريشيوس لدى
الأمم المتحدة

السيد بول فان تونغرين، المدير التنفيذي للمركز الأوروبي
لمنع نشوب النزاعات

١٧/٠٠-١٥/٠٠

الجلسة الثالثة - بناء القدرات للآلية (الآليات) الأفريقية للسلم والأمن

اشترك في رئاسة الجلسة: سعادة السيد جان مارك دولاسابليير،
السفير فوق العادة والمفوض، الممثل الدائم لفرنسا لدى
الأمم المتحدة؛

المتكلم الرئيسي:

سعادة السيد الهادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات
حفظ السلام - الأمانة العامة للأمم المتحدة
تعليقات الرئاسة المشتركة بشأن الممارسة الفرنسية
والأوروبية في مجال بناء القدرات

المشاركون في المناقشة:

سعادة السيد أغسطين ماهيغا، السفير فوق العادة
والمفوض، الممثل الدائم لجمهورية تنزانيا المتحدة لدى
الأمم المتحدة

سعادة السيد ميشال ديكلو، نائب الممثل الدائم لفرنسا
لدى الأمم المتحدة

الأستاذ شبارد فورمان، مدير مركز التعاون الدولي بجامعة
نيويورك

**قائمة أعضاء
الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها والتابع
لمجلس الأمن**

الاسم	البعثة
محبي الدين الجفال	الجزائر
فيدريكو بارتيلد	الأرجنتين
جان فرانسيس ر. زينسو مساعد الرئاسة	بنن
إريك سايزونو	البرازيل
لويس فرناندو كارفالو	الصين
شن بو	الدانمرك
مورتن يسبرسن	فرنسا
لوت ماشون	اليونان
بيار غودان	اليابان
شارل - هنري بروسو	الفلبين
فاسيليس بابادوبولوس	باتريك شواسوتو
ماساهيو ناكاتا	برناديت كروز
أناكليتيو ري لاكانيلو الثالث	مونيكما ماتي
باتريك شواسوتو	روكسانا بانا
برناديت كروز	ألبرت سيتنيكوف
مونيكما ماتي	جو موير
روكسانا بانا	ستيفان بون
ألبرت سيتنيكوف	جورج بانغا
جو موير	غوردن أولسون
ستيفان بون	تترانيا
جورج بانغا	الولايات المتحدة
غوردن أولسون	الأمم المتحدة/الأمانة العامة/إدارة الشؤون السياسية
موسيفيكي مواناسالي	

الفريق العامل المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها والتابع لمجلس الأمن

الحلقة الدراسية بشأن "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأفريقية في
ميدان السلم والأمن"

نيويورك، مقر الأمم المتحدة، قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٥ كانون الأول/
ديسمبر ٢٠٠٥

قائمة المشاركين من المنظمات غير الحكومية في الحلقة الدراسية

- ١ - السيد بول فان تونغرين، المدير التنفيذي للمركز الأوروبي لمنع نشوب النزاعات (هولندا).
- ٢ - رينسكي هيمسكيرك، المركز الأوروبي لمنع نشوب النزاعات (هولندا).
- ٣ - السيد فاسو غونندن، مؤسس المركز الأفريقي للحل البناء للمنازعات ومديره التنفيذي (أكورد - جنوب أفريقيا).
- ٤ - السيد كويزي منغكييسا، هو أيضا من المركز الأفريقي للحل البناء للمنازعات.
- ٥ - غورييل بوغارد، ممثل منظمة إنقاذ الطفولة لدى الأمم المتحدة، الفاكس 490-3395 (212) 1.
- ٦ - شبارد فورمان، مدير مركز التعاون الدولي بجامعة نيويورك، 418 Lafayette Street, Suite 543 New York, NY, 10003، الفاكس 995-4706 (212) 1.
- ٧ - السيدة ك. كورا، منظمة TRUE-FROST، منظمة غير حكومية، الفريق العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن، 777 UN Plaza, 8th Floor, New York, NY, 10017، الفاكس 557-3165 (212) 1.
- ٨ - السيد غريغ بولي، مستشار لشؤون السياسات، مكتب أوكسفام للدعوة الدولية، 355 Lexington Avenue 3rd Floor, New York, NY, 10017، الفاكس 687-2092 (212) 1.
- ٩ - السيدة نكلا تشيرغي، نائبة رئيس الأكاديمية الدولية للسلام، 777 UN Plaza, New York, NY, 10017-3521، الفاكس 983-8246 (212) 1.

- ١٠ - السيد ماشود إسাকা، موظف رئيسي للبرامج، الأكاديمية الدولية للسلام
777 UN Plaza, New York, NY, 10017-3521، الفاكس 983-8246 (212) 1.
- ١١ - السيدة كاترين غيشيرد، زميلة زائرة للأكاديمية الدولية للسلام.
- ١٢ - السيدة ماريجان زومبوليف، مديرة الدعوة للأمم المتحدة، الفريق الدولي المعني
بالأزمات، نيويورك، الهاتف/الفاكس 813-0820 (212) 1.
- ١٣ - السيدة ماغي ري، مساعدة في برنامج أفريقيا، الفريق الدولي المعني
بالأزمات، نيويورك، الهاتف/الفاكس 813-0820 (212) 1، البريد الإلكتروني:
mray@crisisgroup.org.
- ١٤ - السيدة أريكا أريوروك، زميلة أبحاث، برنامج الحريات الأوسع نطاقا، مركز
التوعية بشأن إصلاح الأمم المتحدة، 211 East 43rd Street, Suite 1801, New York, NY 10017،
الهاتف: 682-6958 (212) 1، الهاتف المحمول: 643-1259 (646) 1،
الفاكس: 682-6959 (212) 1.
- ١٥ - الأستاذ فونغي أولورونيساكين، كينغس كوليدج - لندن، الهاتف
269-8089 (646) 1.